

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٥٤

الاثنين، ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرايزر/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	البنان	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-03432 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا والدانمرك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد مارتن غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): على مدار عام كامل تقريباً، قدمت أنا والأمين العام وكثيرون آخرون مرارا إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وقد حذرنا من المزيج السام للموت والدمار والتشريد والحرمان الذي سببته الحرب. لقد تحدثنا عن الأضرار النفسية التي خلفتها وراءها. وقد أدنا خسائرها المميتة التي تلحق بالمدنيين. ومع ذلك، لا تزال المأساة تتكشف من دون نهاية تلوح في الأفق. وإن تقرب من مرور عام على هذه الحرب، أود أن أذكر المجلس ببعض الحقائق.

يحتاج ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان أوكرانيا - ١٧,٦ مليون شخص - إلى مساعدات إنسانية. وقد قُتل أكثر من ٧٠٠٠ من المدنيين. وتلك ليست سوى الأرقام التي أكدتها الأمم المتحدة. وأنا متأكد من أن الأرقام الحقيقية أعلى. وفر ما يقرب من ٨ ملايين أوكراني

إلى البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ٥,٣ مليون شخص نازحين داخليا، يبحث العديد منهم عن مأوى في مراكز جماعية. وقد اختبأ عدد لا يحصى من الناس في الأقبية لأيام وأسابيع متتالية بحثا عن الحماية من القنابل - وهي طريقة جديدة للحياة. ودُمرت منازل ومدارس ومستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية. ولحقت أضرار جسيمة بمدن وبلدات وقرى بأكملها.

وهذا العنف، كما تعلمين، سيدتي الرئيسة، لا يظهر أي بوادر على الانحسار. وفي الأسبوع الماضي فقط، أصابت الغارات الجوية مستشفيات على جانبي خط المواجهة، مما تسبب في مقتل وإصابة عشرات المدنيين. لقد رأيت شخصا دليلا على ذلك العنف الذي لا هوادة فيه عندما زرت أوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر. رأيت الدمار في الريف حول ميكولايف، الذي يعج بالألغام. ورأيت أراض زراعية مدمرة، ومجتمعات بأكملها انقطعت عنها الكهرباء والإمدادات الأساسية.

ولكن في خضم تلك المأساة، رأيت أيضا دافعا رائعا للبقاء على قيد الحياة من قبل شعب أوكرانيا. وفي ميكولايف، زرت مخبزا تديره نساء واصلن العمل طوال الحرب، وإن كان بقدرة إنتاجية منخفضة. وبمساعدة من برنامج الأغذية العالمي، زاد المخبز من إنتاجه وينتج الآن آلاف الأرغفة كل يوم يتم توزيعها على الناس في خيرسون، المقاطعة المجاورة، وكذلك في ميكولايف. وعاد الناس إلى العمل - بحماسة، وشغف - عندما سنحت الفرصة. وفي مدينة خيرسون، رأيت متطوعين وموظفي البلدية والسلطات المحلية يعملون جنبا إلى جنب مع الشركاء في المجال الإنساني لتوفير مركز قيادة.

وباختصار، ترك شعب أوكرانيا العالم بأسره منبهرا بقدرته على الصمود. قدرة على الصمود على الرغم من العنف المميت. قدرة على الصمود على الرغم من انقطاع التيار الكهربائي وقطاع الطاقة المتضرر، وسط شتاء قاسٍ. وقدرة على الصمود على الرغم من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تؤدي إلى النزوح، ومنع العودة الآمنة، وإعاقة المساعدات الإنسانية، وتعطيل الأنشطة الزراعية،

إرسال قوافل عبر خطوط التماس من منطقة إلى أخرى، من الشمال إلى الجنوب.

وربما أكرر ما سبق لي قوله: أود أن أذكر الجميع ببعض القواعد الأساسية للحرب. يجب على جميع الأطراف في أوكرانيا أو في أي سياق آخر مماثل الحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية في جميع عملياتها العسكرية. ويجب عليها أن تسمح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة وبلا عوائق للمدنيين المحتاجين إليها، أينما كانوا، وأن تيسر ذلك. وهذا أمر يجب علينا أن نواصل الدفاع عنه بقوة من جميع الزوايا ويجب أن نصر على الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والقانون الدولي. كما يتعين علينا معالجة الآثار العالمية الشديدة للحرب على أسعار الغذاء والطاقة العالمية وعلى التجارة وسلاسل الإمداد ومسائل الأمان النووي. ونحن نحرز تقدما حيثما أمكننا ذلك. ونتيح مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب استمرار صادرات الأغذية في الوصول إلى سلاسل الإمداد العالمية، مما يساعد في خفض الأسعار والحفاظ على مصدر أساسي لإمدادات القمح التي يكفلها برنامج الأغذية العالمي. ويكتسي تمديد المبادرة إلى ما بعد آذار/مارس، عندما يحين موعد تجديدها، أهمية حاسمة. كما ستواصل الأمم المتحدة، كجزء من الاتفاق، ممارسة الضغوط لتيسير صادرات الأغذية والأسمدة، بما في ذلك غاز النشادر، من الاتحاد الروسي والتي لا تزال تشكل جزءا أساسيا من جهدنا الأوسع نطاقا لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

وعشية الذكرى السنوية الأولى لهذا الحدث المروع، والذي تسبب في تفاقم النزاع الدائر خلال السنوات الثماني الماضية، ينتظرنا الكثير الذي يتعين فعله والكثير الذي يتطلب تعاوننا ويمكننا أن نقوم به بصورة أفضل. ولذلك، أختتم بياني بدعوتنا جميعا إلى مواصلة تضامننا مع شعب أوكرانيا في وقت حاجته، تماما كما نفعل في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

وتأخير استعادة الخدمات الأساسية. وقدرة على الصمود على الرغم من العنف الجنسي والاتجار والاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة. لم يسلم شعب أوكرانيا من أي من أهوال الحرب. وتبدل دوائر العمل الإنساني قصارى جهدها للمساعدة في التخفيف من حدة تلك الفظائع. وخلال العام الماضي، قدمنا المساعدة إلى ١٥,٨ مليون شخص، بما في ذلك أكثر من ١,٣ مليون شخص في مناطق لا تخضع لسيطرة حكومة أوكرانيا. لقد قمنا بتسليم ملابس شتوية - رأيتها - وأجهزة تدفئة، وإن لم تكن كافية، ووقودا صلبا ومواد بناء. وبطبيعة الحال، فإن السلطات الأوكرانية نفسها - الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية - تفعل كل ذلك وأكثر. لقد قمنا بتسليم مولدات الكهرباء إلى مستشفيات وملاجئ ومراكز تدفئة ومرافق لضخ المياه ومدارس وأماكن تستضيف النازحين داخليا. لقد قدمنا المساعدات المنقذة للحياة إلى القرى القريبة من خط المواجهة في الأجزاء الريفية من مقاطعات دونيتسك وزابوريجيا وخيرسون وخاركيف، باستخدام القوافل المشتركة بين الوكالات، التي تتزايد أعدادها الآن، لتقديم مجموعة شاملة من الدعم، تيسرها شراكتنا البناءة مع عدد كبير من السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية.

لقد توسعت عملياتنا بشكل كبير في العام الماضي. وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لأوكرانيا لعام ٢٠٢٣، التي سأطلقها الأسبوع المقبل في جنيف، ٣,٩ مليار دولار لتقديم المساعدة إلى أكثر من ١١ مليون شخص. ويجب أن نتذكر، خشية أن يضيع في التاريخ، أنه قبل شباط/فبراير ٢٠٢٢، كان الشركاء في المجال الإنساني يقدمون بالفعل المساعدة بشكل رئيسي في الشرق، على جانبي خط المواجهة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك لسنوات عديدة. وتعمل أكثر من ٦٥٠ منظمة إنسانية اليوم في جميع مقاطعات أوكرانيا البالغ عددها ٢٤. ولا يعني ذلك أنه ينبغي ألا نسعى إلى إيصال المساعدات إلى المزيد من المحتاجين على نحو أكثر تواترا. ويتعذر على نحو متزايد التنبؤ بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تخضع للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي ويات من الصعب تحقيق ذلك. وعلى الرغم من تكرار المحاولات والمفاوضات، لم نتمكن من

ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء LED. وسنفي بجميع التزاماتنا بحلول منتصف شباط/فبراير وسيكون لذلك تأثير ملموس على الحياة اليومية لملايين الأوكرانيين.

إن عواقب العدوان الروسي تمتد إلى أبعد من حدود أوكرانيا. فقد تسبب العدوان في انعدام الأمن الغذائي العالمي الذي وصلت شدته إلى مستويات غير مسبوقة. ونحث روسيا على عدم عرقلة تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في آذار/مارس المقبل. وفي مواجهة هذا العدوان، ستواصل فرنسا دعم أوكرانيا. ولن نستسلم أبدا لعالم تسود فيه القوة على القانون أو يمكن فيه لبلد عضو دائم في مجلس الأمن أن ينتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بلا عقاب. وسنواصل دعم التحقيقات التي يجريها نظام العدالة الأوكراني والمحاكم الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن تقديم كل الدعم الإنساني والاقتصادي والعسكري الذي يحتاجه الشعب الأوكراني لممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس وصون حريته.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته وعلى العمل القيم الذي يقوم به وفريقه في الميدان.

منذ فترة طويلة وخلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8983)، أي بعد أربعة أيام فقط من بدء العملية العسكرية ضد أوكرانيا، كان السيد غريفيث يطلع المجلس بالفعل على مشهد إنساني يسمه الرعب والدمار والموت. وحذر من مدى وحشية الحرب والقصف في المدن ومن طول أمدهما، ولذلك دعا إلى وقف فوري للأعمال العدائية. وخلال تلك الأيام القليلة فقط، كان أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد فروا بالفعل وتضرر الآلاف من الطلاب الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين وغيرهم من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم بعض الطلاب من إكوادور، التي قدمت الخدمات لقرابة ألف منهم وأجلتهم من خلال سلسلة من الرحلات الجوية الإنسانية. وأدى نفي روسيا المتكرر لنيّتها في شن ضربات عسكرية إلى الحد

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته. مع اقترابنا من ٢٤ شباط/فبراير، الذكرى السنوية الأولى للأساسية للحرب، لم تبرح روسيا تواصل ضرباتها التي تستهدف البنية التحتية المدنية الأوكرانية. وكانت هناك موجة جديدة من القصف في ٢٦ كانون الثاني/يناير، خلال زيارة وزير الخارجية والشؤون الأوربية الفرنسي إلى أوديسا، التي عانت من انقطاع الكهرباء حتى يوم السبت. وقبل ذلك، في ١٤ كانون الثاني/يناير، أدت الضربات الروسية إلى مقتل ٤٦ شخصا في دنيبرو. وتدين فرنسا بأشد العبارات هذه الاستراتيجية المتمثلة في الاستهداف المنهجي للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وهي هجمات تشكل جرائم حرب. وتحل قريبا الذكرى السنوية الأولى لهذه المعاناة التي يكابدها الأوكرانيون. وقد حان الوقت لكي نتوقف معاناتهم. ووفقا للإحصاءات المتاحة لنا، قتلت الحرب في عام واحد أكثر من ٧ آلاف من المدنيين الأوكرانيين وتسببت في إصابة أكثر من ١١ ألف آخرين. وما من شك في أن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وأشار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مؤخرا إلى أن احتدام القتال سيؤدي إلى زيادة أخرى في عدد اللاجئين. وغادر ما يقرب من ٨ ملايين شخص البلد بالفعل، فيما سُرد أكثر من ٦ ملايين آخرين داخلها في أوكرانيا.

وتراهن روسيا على استخدام فصل الشتاء لتركيح الشعب الأوكراني. وهي تضاعف معاناتهم وتسعى إلى حرمانهم من التدفئة والكهرباء والماء. ولا يمكننا أن نسمح بأن تُكلل تلك الاستراتيجية بالنجاح وسنواصل دعم جهود أوكرانيا المشروعة للدفاع عن نفسها. إن الشعب الأوكراني ليس وحده. ولا يزال الدعم الساحق من المجتمع الدولي غير منقوص. ونحن نقف إلى جانبهم وسنواصل القيام بذلك. ومن هذا المنطلق، نظمت فرنسا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ مؤتمرا لمؤازرة الشعب الأوكراني، والذي جمع أكثر من بليون يورو لمساعدة أوكرانيا على تلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحا. وما زلنا على استعداد تام لتقديم المساعدة اليوم. وعلى سبيل المثال لا الحصر لبعض المشاريع الجديرة بالذكر، سلمت فرنسا في الأسابيع القليلة الماضية ٦٣ مولدا كهربائيا عالي الجهد و ٥ ملايين من المصابيح

ويحتاج أكثر من ٩ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية ودعم سبل المعيشة. وما يقرب من ١٥ مليون شخص بحاجة إلى الرعاية الصحية؛ ويحتاج ١٦ مليون شخص إلى المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي - يبلغ عدد سكان الإكوادور ١٧ مليون نسمة، وعليه، فإن ذلك يعادل عدد سكان بلدي برمتة وهم يشهدون نفس الوضع الذي يعيشه العديد من الأوكرانيين اليوم. وكثير من الناس بحاجة أيضا إلى التدفئة. وكل ذلك يتطلب استمرار تعبئة المجتمع الدولي. ولذلك، رحبنا بعقد مؤتمر في باريس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر لدعم الصمود المدني، الذي يجب أن يظل أولوية منظومة الأمم المتحدة.

كم شخص آخر يجب أن يموت؟ وكم عدد النساء والفتيات اللاتي يجب أن يتعرضن للإيذاء أو الاغتصاب؟ كم من البؤس والجوع يجب أن يحدث حتى يتوقف الغزو؟ وكلما طال أمد هذه الحرب، زاد الدمار والألم الذي ستسببه. ولذلك، فإن أفضل طريقة لتكريم ضحايا هذه المأساة العبيثة، بمن فيهم كل طفل من آلاف الأطفال الذين تيتيموا أو قتلوا، هي وضع حد للعدوان العسكري بغية إفراح المجال أمام الحوار والتمكين من استعادة السلام في إطار احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وسيمكن ذلك أيضا من إحراز تقدم نحو إعادة الإعمار ودفع التعويضات وفقا للقانون الدولي.

وتؤيد إكوادور عمل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وستواصل دعمهما. ونصر على الامتثال لأمر محكمة العدل الدولية بأن تعلق روسيا فوراً عملياتها العسكرية التي بدأت في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ في أوكرانيا.

وأخيراً، وإن نوه بإسهام مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في التخفيف من الآثار العالمية لانعدام الأمن الغذائي، نأمل أن يؤكد المجلس من جديد دعمه لعمل الأمين العام وأن يبلور المبادرة بشكل فعال. ونعتقد أنه ينبغي تجديد المبادرة تلقائياً وأن يستمر تنفيذها بدون عوائق.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تعاطفي مع العديد من الأشخاص الذين يعملون تحت أنقاض الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية هذا الصباح والذي أودى بالفعل بحياة الآلاف.

من إمكانيات إجلائهم على نحو آمن وفاقم تأثير الحرب على السكان المدنيين.

وفي سياق إدانتها للحالة الإنسانية المتدهورة باستمرار، كانت إكوادور بالتالي من البلدان الـ ١٧ التي دعت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٢ إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة للمناداة ببذل جهود للتخفيف من العواقب الوخيمة لأعمال الحصار والغزو والقصف للمدن المكتظة بالسكان والتي كان قد مضى عليها شهر آنذاك. ومن خلال قرار الجمعية العامة دإط-١١/٢، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي كنا من مقدميه، طالبنا بتوفير الحماية الكاملة للمدنيين والأعيان ذات الأهمية الحيوية لبقائهم والهياكل الأساسية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية لهم. وبعد مرور عام، لا يزال لزاماً على مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه مواصلة الامتثال لتلك الأحكام وضمن امتثال الآخرين لها، تمشياً مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي الأول لعام ١٩٧٧.

وفي ظل تشريد أكثر من ٦ ملايين شخص داخلها في أوكرانيا وحوالي ٨ ملايين لاجئ في أوروبا، يساور إكوادور قلق عميق إزاء وضع النساء والفتيات، وهن الفئة الأكثر عرضة للعنف والانتهاك، بما في ذلك العنف الجنسي. ويحزننا أيضاً أن التنظيمات الإجرامية في الاتجار بالبشر والتهرب قد استفادت من البيئة المحفوفة بالمخاطر التي أوجدها العدوان العسكري. ووفقاً لمبدأي المسؤولية والمساءلة، ينبغي ألا يفلت من العقاب مرتكبو أي جريمة من تلك الجرائم.

وندين التصعيد المستمر في الهجمات والتفجيرات التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية، مما يهدد بمنع الحصول على الخدمات الأساسية. وللهجمات على الهياكل الأساسية للطاقة والمستشفيات والمنازل والمدارس آثار سلبية جداً على النساء والأطفال والمسنين. ويجري تدمير الركائز الأساسية للحياة، بالإضافة إلى التراث الثقافي، الذي يشكل مصدراً لهوية الفرد. كما أن التفجيرات تسمم الأراضي الخصبة في أوكرانيا، التي تكتسي بالغ الأهمية للأمن الغذائي العالمي. ونؤكد مجدداً أن هناك التزاماً بكفالة وصول المساعدات الإنسانية وأن الهجمات على الأهداف المدنية يجب أن تتوقف.

الإنسانية في أوكرانيا بالكامل بعد. وأظهرت الزيارة التي قام بها مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، إلى كييف، حجم الاحتياجات التي نشأت بسبب التفجيرات المتزايدة باستمرار. وهناك أيضا حاجة إلى تمويل أعلى من أي وقت مضى، كما أكد وكيل الأمين العام غريفيث للتو في تسليط الضوء على نطاق التمويل اللازم للوفاء بخطة الاستجابة الإنسانية.

تشير العديد من الدلائل إلى اتجاه نحو حرب استنزاف. وآفاق الحوار بين الطرفين بطيئة في الظهور. ولا يبدو أن أيًا من الطرفين مستعد للجلوس على طاولة المفاوضات. بل على العكس من ذلك، يشد كل جانب أسلحته، ويعزز أساليبه ويشدد خطابه.

وفي الوقت نفسه، يجري تمزيق أوكرانيا، مما يتسبب في عشرات الآلاف من اللاجئين، بالإضافة إلى المشردين داخليا والخسائر الاقتصادية الفادحة. في غضون أشهر قليلة، ارتفعت تكلفة إعادة بناء البلد من ٣٥٠ بليون دولار إلى ٧٠٠ بليون دولار، وفقا لأحدث التقديرات. وقد أدت التداعيات الاقتصادية لهذه الحرب، التي تؤثر على معظم دول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة من قبل.

لقد حان الوقت لتصور نهاية لهذه الحرب ووقف وابل الموت والدمار. وأن الأوان لتفعيل القنوات الدبلوماسية وإسكات المدافع في أوكرانيا.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلم السابق في تقديم خالص تعازينا لحكومتنا وشعبنا سوريا وتركيا في ضوء الموت والدمار اللذين أحدثهما الزلزال الذي ضرب بلديهما اليوم في وقت سابق.

وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته، وأشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الروح المهنية التي أدار بها عملياته في أوكرانيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وفي بعض الأحيان، مع مخاطر هائلة على السلامة الشخصية للعاملين في المجال الإنساني.

أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على ما وافانا به من معلومات مستجدة عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

في شباط/فبراير من هذا العام، سيكون قد مر ١٢ شهرا على بدء الحرب في أوكرانيا - ١٢ شهرا من الحرب المميتة التي هزت النظام الدولي بأسره وفرضت تحديات خطيرة عليه. ١٢ شهرا من المحن الإنسانية التي جعلت الموت والدمار والخوف والهجرة الجماعية سياق الحياة اليومية للناس في المدن والريف؛ و ١٢ شهرا أظهر خلالها العاملون في المجال الإنساني شجاعة ملحوظة في تقديم المساعدة والحماية وفي تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان من حيث الرعاية الطبية والمياه والغذاء ومولدات الكهرباء وغيرها من الضروريات الأساسية. وفي أوكرانيا والبلدان المضيفة للاجئين، تشمل المساعدات الإنسانية أيضا تبرعات نقدية ومساعدات تعليمية للأطفال بهدف التخفيف من آثار الحرب على تعليم الأطفال الصغار.

وإذ نشيد بالعاملين في المجال الإنساني البواسل الذين يخاطرون بأرواحهم في الخنادق والأنقاض المدمرة لإبقاء شعلة الأمل متقدة من أجل الإنسانية، ندعو مرة أخرى أطراف النزاع إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني ونحثهم على السماح بالوصول دون عوائق إلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. ويجب ألا تخضع المساعدة الإنسانية أبدا للتسييس أو المساومة.

وندعو الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها الدولية بحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والأشخاص الضعفاء، والامتناع عن أي هجمات تستهدف البنية التحتية المدنية. إن الادعاءات بارتكاب العنف الجنسي واستخدامه كسلاح من أسلحة الحرب تثير الجزع الشديد. وتدين جميع هذه الهجمات ونشدد مرة أخرى على التزامات الأطراف بموجب القانون الدولي. ويدين بلدي أيضا استخدام الأسلحة ذات الآثار العشوائية، مثل الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد والأسلحة الموجهة، التي تستهدف المدنيين في المقام الأول.

على الرغم من تدفق التضامن الذي ظهر منذ بداية الحرب من خلال تقديم المساعدة متعددة الأوجه، فإنه لم يتم تلبية الاحتياجات

من المؤسف أن عمليات نقل الأسلحة والذخيرة هي التي تهيمن على النقاش العام حول النزاع في أوكرانيا. وفي ضوء التقرير الذي سمعناه للتو عن الحالة الإنسانية المتدهورة ينبغي للمجلس والأطراف الإقليمية الفاعلة أن تعطي الأولوية للوقف الفوري للأعمال القتالية وبدء مفاوضات السلام. إننا نجدد الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون شروط مسبقة ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة واستعدادنا للمشاركة فيها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أود أولاً، وبالنسبة عن المملكة المتحدة، الانضمام إلى الآخرين في تقديم التعازي للمتضررين من الزلزال الذي وقع في تركيا وسورية. قلوبنا مع الأسر التي يغالبها الأسى في هذا اليوم الحزين، ونعرب عن تقديرنا للكثيرين الذين يساهمون في جهود الإنقاذ والإغاثة. إن المملكة المتحدة تساهم بتقديم دعم فوري، ونحن على اتصال وثيق بمن يقومون بالاستجابة في الميدان.

وبالتأكيد على أوكرانيا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته اليوم. كما أوضحت الأمم المتحدة في إحاطات عديدة في العام المنقضي منذ أن بدأت روسيا الحرب، كان غزو روسيا مدمراً للشعب الأوكراني. نحن نتلقى تقارير يومية عن العائلات والأطفال والمسنين والمعوقين الذين يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم بينما يحتتمون من إطلاق النار بلا هوادة. سيحتاج ١٧,٦ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٣، وهذا عدد مذهل.

لقد حال انعدام الأمن المستمر عبر الخطوط الأمامية دون تأمين المنظمات الإنسانية لوجود مستدام لها والوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إن دعم المملكة المتحدة للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز في أوكرانيا واضح. ونشيد بجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، لكننا نعلم أنه في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا هناك إمكانية محدودة لوصول المنظمات الإنسانية، وأحياناً لا توجد إمكانية على الإطلاق. فيجب أن ينتهي هذا المنع المنهجي لوصول المساعدات الإنسانية. هذا الموقف المستمر يتسق مع سلوك روسيا طوال فترة الحرب، بما في ذلك الاستهداف المتعمد والقاسي للبنية

رحبنا بوصول أول قافلة إنسانية في كانون الثاني/يناير إلى منطقة سوليدار، وهي واحدة من أشد المناطق تضرراً من القتال. وكانت تلك الجهود حاسمة لبقاء جزء كبير من سكان أوكرانيا، الذين تهددهم التفجيرات والهجمات الصاروخية في المناطق السكنية، فضلاً عن تدمير البنية التحتية للطاقة ومرافق المستشفيات وسط قسوة الشتاء. تكرر البرازيل إدانتها للهجمات على الأهداف المدنية، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونحث جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة وأمان ودون عوائق، وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وبخاصة الأطفال. ويجب ألا يكون هناك تسييس للمساعدة الإنسانية أو تطبيق انتقائي للقانون الدولي الإنساني.

ونشعر بالجزع الشديد إزاء المؤشرات الأخيرة على حدوث تصعيد ونتابع بقلق الأنباء الواردة عن شن هجوم عسكري جديد في وقت تتزايد فيه أيضاً شحنات الأسلحة والذخائر إلى المنطقة. وقد كشفت التقارير عن استخدام الألغام المضادة للأفراد في القتال، في انتهاك لاتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. تدين البرازيل استخدام هذه الأسلحة المدمرة. فلقد أظهر التاريخ أن لها عواقب دائمة سيتعين على الأوكرانيين التعامل معها زمناً طويلاً بعد انتهاء الحرب. ولا تزال الأطراف تعمل وفقاً لمنطق الحل العسكري للنزاع، وتشعر البرازيل بالقلق إزاء احتمال أن يصبح هذا النزاع أكثر فتكاً إذا تم إرسال المزيد من الأسلحة إلى ساحة المعركة. وكما قال الرئيس لولا، "البرازيل بلد سلام. ويجب في هذه المرحلة أن نجد أولئك الذين يريدون السلام، وهي كلمة لم تُستخدم كثيراً حتى الآن". لقد كان العزوف في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن عن إنشاء هيكل أمني أوروبي مستدام قبلة موقوتة، والآن نشهد عواقب ذلك. إن الحل السياسي الذي يتفق عليه الجميع هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم في المنطقة وأن يتيح للجانبين فرصة للتعايش في وئام.

عدم وجود نهاية في الأفق يتحول النزاع الدموي يوما بعد يوم إلى حرب استنزاف مروعة. لا يزال الاستهداف الواسع النطاق والمتكرر لهياكل الطاقة الأساسية وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا يتسبب في إيقاع ضحايا بين بعض المدنيين وجعل الحياة صعبة إن لم تكن مستحيلة للآخرين. الملايين من النازحين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. ويضطر آخرون إلى العيش في ظروف قاسية، محرومين من الحصول على الكهرباء والمياه والتدفئة والخدمات الحيوية ذات الصلة في خضم شتاء شديد البرودة. أوديسا، المدينة المدرجة حديثا في قائمة التراث العالمي، تجد نفسها في الظلام.

وأصبح وإبل الصواريخ وهجمات الطائرات المسيرة عقاب روسيا المتفرد، والذي يهدف إلى بث الرعب في نفوس السكان المدنيين. أينما تسقط الصواريخ الروسية تتبعها الأهوال وتنتهي الحياة. إن حماية المدنيين هي التزام قانوني يكرسه بقوة القانون الدولي الإنساني. وإذا تم الامتثال له فسيمثل أحد أهم السبل لمساعدة الأوكرانيين على إعادة بناء حياتهم. وهذا لا يحدث. عندما نسمع ادعاءات بأن القوات الروسية لا تهاجم المدنيين، نتساءل عن الواقع الذي تشير إليه، لأن أولئك الموجودين على الأرض - العاملين في المجال الإنساني والمراسلين ونشطاء حقوق الإنسان والأوكرانيين الذين هم الضحايا - يرون العكس تماما.

وكما أشرنا عدة مرات، فإن لهذه الحرب تأثير رهيب على الفئات الأضعف، وهي تحديدا الفئات التي نحن ملزمون قانونيا وأخلاقيا بالذود عنهم وحمايتهم دائما من أي ضرر: الأطفال. فالملايين منهم لا يستطيعون الانتظام في الدراسة، لأن مدارسهم قد تضررت أو هدمت - مجاملة من إخوانهم على الجانب الآخر من الحدود. ويقاسي عدد لا يحصى من الأطفال الجوع ويتعرضون باستمرار لخطر الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة. فلم يخلد الأطفال في أوكرانيا للنوم بقصص ما قبل النوم لمدة ٥٠ أسبوعا متتاليا. وبدلا من ذلك، فإنهم يعانون من الكوابيس، مصدومين من أصوات صفارات الإنذار التي تعلن القصف والخوف من الموت القادم من خلال الأسقف.

وكما نعلم جميعا، لا يقتصر تأثير الحرب وآثارها المتتالية على أوكرانيا. فوفقا لليونيسيف، تسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن

التحتية المدنية واستغلال مسألة الحصول على الغذاء والطاقة، مما كان له آثار على الأشخاص الضعفاء في أوكرانيا وجميع أنحاء العالم. لقد ساعدت مبادرة حبوب البحر الأسود على زيادة الإمدادات الحيوية وخفض أسعار الأغذية العالمية. ولا يزال الطلب العالمي على حبوب أوكرانيا قويا. ومع ذلك تباطأت في الأسابيع الأخيرة عمليات التفتيش الروسية للسفن وزاد تراكم السفن المنتظرة، فانخفضت الصادرات في إطار هذه المبادرة. ننضم إلى الآخرين في دعوة روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها، بما يتماشى مع مذكرة التفاهم المبرمة مع الأمم المتحدة من أجل "تسهيل تصدير المواد الغذائية دون عوائق" من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود. وهذا يعني تجديد مبادرة حبوب البحر الأسود في الشهر المقبل وزيادة عمليات التفتيش بمعدل يلبي الطلب العالمي بشكل أفضل.

يحتاج العالم إلى سلام عادل ومستدام في أوكرانيا. فيجب على روسيا أن تتوقف عن السعي إلى صرف اللوم عن نفسها وأن تواجه بعض الحقائق الأساسية للغاية. أولا، يجب أن تعترف بالمعاناة الهائلة التي تسببها حربها لشعبها وشعب أوكرانيا والآخرين في جميع أنحاء العالم. ثانيا، يجب أن تدرك أن هناك حلا واحدا واضحا لإنهاء المعاناة - وهو انسحاب القوات الروسية من جانب واحد تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء حربها العقيمة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازينا لجميع المتضررين من الزلزال المدمر في تركيا وسورية.

وأشكر وكيل الأمين العام غريفيث على تقديم آخر المعلومات وعلى العمل الممتاز الذي يتم القيام به لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب في أوكرانيا.

هذا هو اليوم رقم ٣٤٨ للغزو الروسي لأوكرانيا، والذي يشكل كارثة مستمرة تسبب فيها رجل واحد، والتي كما سمعنا وكما نعلم لا تزال تعيث فسادا في بلد بأكمله وتودي بحياة الأبرياء وتبقي على العالم في حالة من عدم اليقين. البيانات محبطة لأن الوضع لا يزال بائسا. ومع

وسنواصل دعم أوكرانيا والدفاع عنها، كما ندافع عن الحقوق الأساسية واحترام القانون الدولي. ونكرر دعوتنا لروسيا لوقف حربها ووضع حد لها وسحب جميع القوات والمعدات العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. فتلك هي الطريقة التي ستتم بها استعادة الحياة، التي تُدمر كل يوم في أوكرانيا. وتلك هي الطريقة التي يمكن أن يكون بها الحوار ممكناً، وتلك هي الطريقة التي سيسود بها السلام الذي نريده.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة اليابان، أشارك زملائي في الإعراب عن تعازينا الحارة وتعاطفنا مع ضحايا الزلزال الهائل الذي ضرب تركيا وسورية. وأشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته.

إن من المؤسف حقاً أنه يتعين علينا أن نذكر ما سبق أن قالته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء مرات عديدة، غير أن اليابان تكرر مرة أخرى إدانتنا، بأشد العبارات، للعدوان الروسي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً وصارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك ندين الهجمات الروسية على البنية التحتية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا. إن هجمات روسيا المتعمدة على المستشفيات والمدارس والطاقة وغيرها من البنى التحتية الحيوية تهدد حياة ومستقبل الشعب الأوكراني. وقد تفاقمت الحالة الإنسانية بسبب الشتاء القاسي. وأي استمرار لتلك الهجمات أمر غير مقبول على الإطلاق. ونذكر بأن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين الأبرياء جريمة حرب.

إننا ندين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاسب المسؤولين وفقاً للقانون الدولي.

الحرب وارتفاع التضخم في زيادة فقر الأطفال في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة ١٩ في المائة. وبالطبع، تلك التقديرات متحفظة دائماً وقد تكون البيانات الفعلية أسوأ بكثير. وخارج أوكرانيا، لا يزال نحو ٢٠ بلداً، بما فيها بلدي، يدفع الثمن. وليس من المستغرب أن تشهد روسيا نفسها أكبر زيادة في عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر خلال هذه الفترة، حيث يعيش ٢,٨ مليون طفل إضافي الآن في أسر ما دون خط الفقر، وفقاً لأرقام اليونيسف.

فإلى أين يقودنا ذلك؟ قد يموت ما يقرب من ٥٠٠٠ طفل قبل بلوغهم عامهم الأول، في حين لا ينتظم ما يقرب من ١٢٠٠٠٠ طفل في الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر فادحة في التعلم. ويا لها من نتيجة مأساوية: إذا لم تمت في الحرب، فسوف تموت بسبب الحرب. فيجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نتعود على أهوال الحرب. ويجب علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نتشبع بما يسمى بالإرهاق الناجم عن التعرض المستمر لمعاناة إنسانية ودمار وخسارة لا نهاية لها، بإحصاء عدد الضحايا. ويجب ألا نصيح ضحايا للعجز بسبب أنه، لأول مرة في التاريخ الحديث، يشن عضو دائم في مجلس الأمن ودولة نووية حرباً - ونحن نعرف الآن السبب - للاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويجب علينا ألا نتعب أو نستسلم للعدوان، بل نواصل جهودنا لجعل روسيا تعود إلى رشدها وتضع حداً لحربها. ويجب علينا أن نستمر في المعارضة بحزم والتنديد علناً وبثقة والتصدي بحزم لأعمال الموت هذه.

ويجب علينا أن نستمر في توثيق كل انتهاك - على الصعيدين الوطني والدولي - للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان: قتل المدنيين؛ والنقل غير القانوني للسكان، بمن فيهم الأطفال؛ واستخدام التعذيب والعنف الجنسي والجنساني كسلاح؛ والتدمير المتعمد للأعيان المدنية أو إتلافها لإجبار سكان بلد بكامله على الخضوع. ويجب علينا أن نذكر أنفسنا بأننا عقدنا العزم، جماعياً، على العيش في عصر المساءلة لا في عالم الإفلات من العقاب. ويجب أن يعلم الجناة أنهم سيخضعون للمساءلة.

المفيدة. كما نرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لأوكرانيا وإستونيا وإيطاليا وبولندا وألمانيا والدانمرك في جلسة مجلس الأمن هذه، فضلا عن القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي.

إن التطورات الأخيرة في أوكرانيا تثير قلقا بالغا لموزامبيق. فنحن نشهد زيادة في حدة المواجهات المسلحة. ونشعر بحزن عميق لرؤية أن هذه الحرب قد تسببت بالفعل في دمار هائل من حيث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في أوكرانيا. وأودت الحرب بحياة الآلاف من الأبرياء وحرمت الناس من احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والماء والكهرباء والتعليم. وكما هو الحال في كل حالة حرب، فإن النساء والأطفال هم أكبر الضحايا. ويجب على المجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يواصل توحيد جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى شعب أوكرانيا الذي يعاني.

ونأسف أسفا عميقا لأن منطق الحرب ما فتئ يتصاعد، يوما بعد يوم، وأن احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية على أساس ميثاق الأمم المتحدة تتضاءل بل وتتلاشى.

ولذلك، من واجبنا أن ندعو أطراف النزاع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات بغية إيجاد حل لهذه الحالة المأساوية. وبوصفنا أعضاء في هذا الجهاز المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، فإننا ملزمون بموجب الميثاق بالتعاون ودعم الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه. ومن واجبنا أن نستكشف السبل التي يمكن أن تقود الأطراف إلى التفاهم.

ونحن نعرف، من تجربتنا الخاصة، التكاليف الباهظة للحرب. ونعلم أيضا من نزاعاتنا الطويلة والممتدة في أفريقيا وفي أماكن أخرى أن المشاكل الإنسانية لا يمكن أن يكون لها إلا حل سياسي. ولذلك، نكرر نداءنا إلى الأطراف لضبط النفس والدخول في حوار صريح وبناء يفضي إلى تسوية تفاوضية ودائمة للنزاع. ونناشد الأطراف بقوة أن تضع في اعتبارها التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأن تتقيد بها.

ونود أن نختم بياننا بالتأكيد مجددا على دعمنا وتشجيعنا القويين لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات

إننا نشيد بتنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ونحث جميع الأطراف - الاتحاد الروسي على وجه الخصوص - على زيادة تيسير صادرات الحبوب من أوكرانيا من دون أي عوائق.

واستجابة للاحتياجات الماسة للشعب الأوكراني، ظلت اليابان تدفع بقوة مبادرتنا لتقديم المساعدة إلى شعب أوكرانيا مع المجتمع الدولي. وعلى وجه التحديد، قدمنا ما مجموعه ١,٥ بليون دولار من المساعدات الإنسانية والمالية والغذائية، بما في ذلك المزيد من المساعدات لفصل الشتاء، إلى أوكرانيا والبلدان الأخرى المتضررة من العدوان الروسي. كما استقبلنا بحرارة الأشخاص الذين فروا من أوكرانيا وقدمنا لهم المساعدة من أجل حياة آمنة في اليابان.

ومن الآن فصاعدا، تواصل حكومة اليابان العمل مع المنظمات الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية، مع التركيز على المساعدة الإنسانية الطارئة والإنعاش وإعادة بناء سبل عيش الشعب الأوكراني من وجهة نظر ضمان الأمن البشري. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة في مجالات مثل الإجراءات المتعلقة بالألغام وإزالة الأنقاض والإسكان والمستشفيات والمدارس والكهرباء، بالإضافة إلى المساعدات الشتوية. وبغية تنفيذ المزيد من الدعم، ترحب اليابان بالجهود التي تبذلها البلدان المعنية لتنسيق مساعدتها لأوكرانيا بطريقة منسقة وشفافة وشاملة.

فيجب أن تنتهي المعاناة في أوكرانيا. وتجدد اليابان بهذا التزامها الراسخ بتقديم أقصى قدر من الدعم وستواصل الوقوف إلى جانب شعب أوكرانيا.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تُؤمّن على الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الأمن الآخرون في الإعراب عن أعمق تعازينا لتركييا وسورية على الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة للزلزال الرهيب الذي وقع اليوم.

ونعرب عن شكرنا للسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته

إن سلامة وأمن المنشآت النووية في أوكرانيا لا تترك مجالاً لارتكاب الأخطاء. فأي حادث يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية هائلة. وتدعو الصين إلى الوقف الفوري لقصف محطة زابوريجيا للطاقة النووية، والتنفيذ الجاد للركائز السبع لكفالة السلامة والأمن النوويين التي اقترحتها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذل أقصى الجهود للحيلولة دون تصاعد النزاع إلى أزمة نووية. ونرحب بحقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أوفدت خبراء إلى جميع مرافق الطاقة النووية في أوكرانيا ونقدر جهود الوكالة لكفالة سلامة وأمن المرافق النووية في أوكرانيا. كما نؤيد جهود الوكالة الرامية إلى مواصلة العمل مع روسيا وأوكرانيا بشأن مسألة محطة زابوريجيا للطاقة النووية بغية التوصل إلى ترتيبات مجدية مقبولة للجانبين في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة والقطاع المالي على صعيد العالم، ينبغي لجميع الأطراف أن تظهر مسؤولياتها الإنسانية وأن تدير الآثار غير المباشرة للأزمة وأن تسيطر عليها بطريقة مسؤولة. وفي عصر يتزايد فيه التكامل والعولمة، لن تؤدي الجزاءات المتعمدة والحجب المصطنع لتدفق سلاسل الصناعة والإمداد إلا إلى تفاقم الأثر المضاعف للأزمة وإلحاق تكلفة باهظة بالعالم بأسره، ولا سيما البلدان النامية. ويعد التنفيذ المستمر لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمراً أساسياً لتوسيع نطاق الإمدادات الغذائية وتثبيت أسعار الأغذية العالمية. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضاً أن نرى نتائج عملية فيما يتعلق بإزالة العقوبات التي تعترض صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة، وندعم الأمم المتحدة في تعزيز دورها التيسقي. وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أنه فيما يتعلق بالمسألة الأوكرانية، تقف الصين دائماً إلى جانب السلام والحوار والإنسانية. ونحن على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي لدعم جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الأوكرانية سلمياً ومساعدة جميع الأشخاص المحاصرين في الحرب على العودة إلى السلام في وقت قريب.

السيدة بايرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لجميع ضحايا الزلزال المدمر

الطوارئ وفريقه على عملهم المهم في هذه الحالة الصعبة للحرب في أوكرانيا.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن خالص تعازيها لحكومتنا وشعبنا في تركيا وسورية على الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات التي سببتها الزلازل القوية. ونعرب عن تعاطفنا مع الأسر المنكوبة والجرحى. سنتقدم الصين مساعدات إنسانية طارئة بناء على احتياجات البلدين، ونأمل بصدق أن يتغلب شعبا تركيا وسورية على الكارثة وأن يعيدا بناء منازلهم.

خلال العام الماضي، منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، كان الوضع الإنساني هناك دائماً يشد على أوتار قلوبنا. ولا تظهر النزاعات في الميدان أي علامات على التراجع، ولا يزال منطق الحلول العسكرية سائداً، ويستمر تدفق كم كبير من الأسلحة الثقيلة إلى ساحات القتال. ويعرب المجتمع الدولي عن بالغ استيائه إزاء التكلفة الإنسانية للنزاع.

ولكن الأطراف المعنية فشلت في إظهار رغبتها الصادقة في تعزيز محادثات السلام وتصميمها على حل المسألة سياسياً. وتدعو الصين مرة أخرى الأطراف المعنية إلى مراعاة مصالح الشعب، والسعي إلى تعزيز السلام وبذل كل ما في وسعها لدفع أطراف النزاع إلى استئناف محادثات السلام وإنهاء الحرب في وقت قريب.

وخلال النزاعات المسلحة، ينبغي إعطاء الأولوية للمسائل الإنسانية. وشددت الصين دائماً على أنه يجب على أطراف النزاع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والالتزام بالحد الأدنى من الإنسانية المتمثل في احترام الحياة، والامتناع عن مهاجمة المدنيين والمرافق المدنية، وكفالة الإجماع الآمن للأفراد والتسليم السلس للإغاثة الإنسانية. نحن نقدر العمل الهائل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية الدولية والبلدان المجاورة لتخفيف حدة الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وخاصة المساعدة المقدمة للفئات الضعيفة كالأجانب والنازحين. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة التمسك بالروح الإنسانية، وتوسيع نطاق الإغاثة لجميع المتضررين، والإسراع في إصلاح البنية التحتية المدنية من أجل التخفيف من أثر النزاع على حياة الناس.

تحتلها روسيا. وبعد مرور ما يقرب من عام على بدء النزاع، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية يمثل أولوية.

وستواصل سويسرا دعمها للسكان المتضررين، في جملة أمور، بإيصال إمدادات الشتاء وإصلاح الهياكل الأساسية للإسكان والطاقة. وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، من الضروري الآن المضي قدماً في عملية التعمير بطريقة شفافة وشاملة للجميع، على النحو المنصوص عليه في مبادئ لوغانو.

والعواقب الإنسانية للحرب ملموسة خارج أوكرانيا. يجب أن تتوقف الحرب فوراً. وفي غضون ذلك، ساعدت الحلول الدبلوماسية مثل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي يسهها الأمين العام، على تخفيف بعض تلك الآثار. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة كل هذه الجهود.

إن حماية السكان المدنيين ضرورة إنسانية ملحة. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن نعمل بلا كلل من أجل سلام عادل، يتسق مع القانون الدولي، ومن أجل حماية المدنيين.

السيد أغيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعاطفنا العميق مع حكومتي تركيا وسورية وشعبيهما إزاء الآثار المدمرة للزلزال الذي ضربهما مؤخراً وأدى إلى فقدان العديد من الأرواح وتدمير عدد من الممتلكات. وأشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته الشاملة والزاهرة بالمعلومات.

ولا تزال غانا، على غرار الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، تشعر بالقلق إزاء الظروف الإنسانية البالغة الصعوبة والتدهور في أوكرانيا. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بدعم واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونعيد تأكيد دعمنا لجميع الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الحرب.

إن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي بدأ في شباط/فبراير من العام الماضي، قد أوجد واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية

في تركيا وسورية. تنتشر سويسرا فرق إنقاذ في المناطق المتضررة وتتعهد بالمساهمة في المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين.

أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على ملاحظاته وعلى الإحاطة التي أعقبت رحلته إلى أوكرانيا. تؤكد شهادته على حجم الأزمة الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والخسائر الفادحة التي تلحق بالسكان المدنيين.

ينعكس ذلك في الاحتياجات الإنسانية الهائلة. ووفقاً لتقييم أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج ما يقرب من ١٨ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في أوكرانيا في عام ٢٠٢٣. لقد قتل آلاف الأشخاص أو أصيبوا بجروح خطيرة، جسدياً ونفسياً على حد سواء. وقد أجبر ملايين الأشخاص على ترك منازلهم ولا يمكنهم الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء أو المياه أو الخدمات الصحية. ويتأثر بشكل خاص الأشخاص الأكثر ضعفاً، مثل المعوقين والمسنين. وبالنسبة للأطفال، تسبب الحرب معاناة نفسية هائلة. ويضاف إلى ذلك حقيقة أنه، وفقاً لليونسيف، لم يعد بإمكان خمسة ملايين طفل الحصول على التعليم. لقد انقلبت خططهم المستقبلية رأساً على عقب بين عشية وضحاها.

وتزيد الهجمات على البنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والمنازل، من تفاقم حالة السكان المدنيين. وتذكر سويسرا بوجوب احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي فترة الشتاء هذه، نشعر بالفزع بشكل خاص من الهجمات الروسية العشوائية على البنية التحتية للطاقة. ونكرر دعوتنا لروسيا لتهدئة الوضع على الفور ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من كامل الأراضي الأوكرانية بدون تأخير. ويجب تقديم المسؤولين عن العدوان وجميع الجرائم المرتكبة إلى العدالة.

ونشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في أوكرانيا. ولكي تستمر في تلبية الاحتياجات الملحة للسكان، يجب كفاءة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وبدون عوائق في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك المناطق التي

الاجتماعي، والتغذية، والمياه المأمونة، والصرف الصحي، ودعم النظافة الصحية. ونلاحظ أيضا التدابير المهمة التي يجري اتخاذها لحماية حقوق الأطفال من خلال تعزيز نظم الدعم الحيوية والخدمات الأساسية.

ويتطلب تعدد التحديات التي تمثلها الحرب استجابة إنسانية شاملة وفعالة، تنطوي على نهج متعدد القطاعات والتنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نقدر جهود الأمم المتحدة وشركائها وهم يواصلون تقديم المساعدة والحماية اللتين تمس الحاجة إليهما للمتضررين. ويجب أن يظل مجلس الأمن داعما لعمل جميع الوكالات العاملة في أوكرانيا بطريقة تكفل المساعدة والحماية المثلى لجميع المحتاجين. ونكرر أيضا النداءات التي وجهتها مختلف الوكالات لزيادة تمويل المانحين لدعم زيادة المساعدة المقدمة إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها.

وفيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداء الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاتجار بالبشر، وعمليات "الفرز"، والتعذيب، والقتل بإجراءات موجزة، فإننا نرى أنه يجب أن تكون هناك مساءلة، يتم تحديدها من خلال تحقيق شامل وشفاف ومستقل في جميع الادعاءات. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بطريقة متضافرة ومنسقة لكفالة المساءلة عن هذه الانتهاكات وحقوق الضحايا في الانتصاف والجبر من خلال تعزيز نظام العدالة الدولية.

ونعتقد أنه يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية في أوكرانيا لتتماشى مع التعقيد المتزايد للحرب، وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المجلس إلى العمل بطريقة موحدة لدعم تخفيف حدة التوترات والعمل من أجل وقف الأعمال العدائية. ويجب أن نكثف جهود السلام ونساعد على الجمع بين الأطراف لمعالجة شواغلها من خلال الحوار والتسوية التفاوضية.

وأخيرا، نود أن نكرر نداءنا إلى الاتحاد الروسي لوضع حد لأعماله في أوكرانيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونحث الاتحاد الروسي، بوصفه

تفاقما في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد انطوى على معاناة شديدة ودمار وخسائر في الأرواح وسبل العيش للعديد من الأوكرانيين.

بعد أن تابعا عن كثب تطورات الحرب على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، نرى أن جهود السلام في أوكرانيا يجب أن تركز على واقع ملايين الأوكرانيين المتضررين من الحرب. ويكتسي ذلك أهمية خاصة، حيث إن نحو ١٨ مليون شخص، يمثلون ٤٠ في المائة من السكان، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

وحتى الآن، تم تسجيل أكثر من ١٨ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين، نجمت إلى حد كبير عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق. وهذا الاعتداء على المدنيين الأبرياء غير المقاتلين في أي حالة نزاع لا يمكن تبريره أخلاقيا. أنه يشكل أيضا انتهاكا خطيرا للحماية القانونية الممنوحة للمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني.

ونكرر التأكيد على التزامات الأطراف المتحاربة باتخاذ إجراءات محددة تهدف إلى الحفاظ على الأرواح وكرامة الإنسان وسط لاعقلانية الحرب. ونحث بقوة جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق والامتناع عن شن المزيد من الهجمات بالقذائف الموجهة على المرافق السكنية ومنشآت الطاقة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. واحترام الأطراف لمبدأي التناسب والتمييز أمر حاسم لإنقاذ الأرواح، ومن شأنه في هذه الحالة أن يساعد على إبقاء المستشفيات والمدارس والأسواق مفتوحة وعاملة.

ويشكل أثر النزاعات العنيفة على الأطفال، على وجه الخصوص، حثا بوعد الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إن مستقبل أطفال أوكرانيا يعتمد على الإجراءات التي نتخذها اليوم لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ويجب ألا ندخر جهدا في المساعدة على إنهاء الحرب واستعادة وعد الأطفال بغد سلمي.

ونشيد بالمبادرات العديدة التي تقودها اليونيسيف في مجالات تقديم الرعاية الصحية الأولية، والصحة العقلية والدعم النفسي -

وتتزايد يوميا الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والهجمات المتعمدة على المرافق المدنية من جانب كييف. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، استهدفت منظومة أمريكية لإطلاق صواريخ متعددة من طراز هيمارس مستشفى في بلدة نوفويدار في جمهورية لوغانسك الشعبية. ونتيجة لتلك المأساة، قتل ١٤ شخصا وأصيب ٢٤ آخرون بجروح متفاوتة الخطورة. وغني عن القول إنه لم يكن هناك أي رد فعل على تلك الجريمة من جانب البلدان الغربية، لأنها كانت في ذلك الحين مشغولة بمحاولة "الإعداد" للمآسي أولا في دنيبرو، وبعد ذلك في كراماتورسك، حيث سقطت القذائف على المباني السكنية بفضل منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية التي وضعت في مناطق سكنية، في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني. إن القصف المتعمد للمرافق الطبية المدنية العاملة والقتل المتعمد للمدنيين يمثلان جرائم حرب خطيرة من قبل نظام كييف وأسياده الغربيين. والأسوأ هو أن الأطفال يموتون نتيجة للقصف المدفعي لنظام كييف على أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين والمناطق المحررة في خيرسون وزابورجيا. وبسبب أفعال القوات المسلحة الأوكرانية، توفي في عام ٢٠٢٢ ما مجموعه ٥٧٤ ٤ مدنيا، من بينهم ١٥٣ طفلا، وأصيب ٢٧٩ طفلا.

والقوات الأوكرانية لا تستهدف الأعيان المدنية فحسب، بل تستهدف أيضا البنية التحتية التي تضمن حياة الأطفال ورفاههم. المدارس ومستشفيات الأطفال تدمر بسبب ضربات نظام كييف. وكمثال من الأسبوع الماضي تحديدا، تعرضت المدرسة رقم ٦٦ في دونيتسك للقصف وألحقت أضرار جسيمة بمبانيها. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الأوكرانية مركزا لرعاية الأمومة والطفولة في دونيتسك. ونحن نرسل بانتظام إلى السيدة غامبا دي بوتجيتير، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بيانات عن الجرائم التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية ضد الأطفال، ولا سيما أعمال القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات. إن غياب أي رد فعل من جانب الولايات المتحدة وبلدان الناتو الأخرى التي تزود كييف بالمدفعية بعيدة المدى ونظم الصواريخ على خرق كييف المتكرر

عضوا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، على تكييف إجراءاته مع مبادئ القانون الدولي والقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أتقدم بخالص وأحر تعازينا إلى حكومتي تركيا وسورية وشعبيهما فيما يتعلق بالخسائر العديدة الناجمة عن الزلزال المدمر الذي وقع في هذين البلدين. لقد سافر رجال الإنقاذ لدينا بالفعل إلى سورية ونحن مستعدون لتقديم الدعم اللازم لأصدقائنا الأتراك.

اليوم، وبمبادرة من عدد من زملائنا الغربيين، ناقش مرة أخرى الحالة الإنسانية في أوكرانيا. من خلال إثارة هذا الموضوع، من الواضح أنهم يأملون في عرض أعمالنا في أوكرانيا في ضوء غير مبهج قدر الإمكان، ويريدون تسليط الضوء على معاناة وحرمان السكان المدنيين في هذا البلد، مع التزام الصمت بشأن ما عانى منه سكان دونباس خلال تسع سنوات من القصف الأوكراني.

ومع ذلك، مع تطور الأزمة الأوكرانية، أصبح من الصعب بشكل متزايد على شركائنا الغربيين السابقين رسم مثل هذه الصورة بالأبيض والأسود. فبعد كل شيء، من الواضح بشكل متزايد أن معاناة السكان المدنيين في أوكرانيا كانت ستتوقف منذ فترة طويلة إن كان نظام كييف وأسياده الغربيون مهتمين بالسلام.

أخبرنا رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، نفتالي بينيت، طوال ذلك اليوم كيف همشت واشنطن ولندن الأوكرانيين وقامتوا بمنعهم من الاتفاق على شروط سلام واقعية بعد شهر من بدء العملية العسكرية الخاصة. كما أن الجهود الرامية إلى إيجاد حل للسلام كانت ستحقق نجاحا أكبر اليوم لو لم ينتهك القوميون الأوكرانيون والنازيون القانون الدولي الإنساني باستخدام مدنيهم كدروع بشرية. ومن المستهجن جدا بالطبع أن يحاول نظام كييف والغرب الجماعي تجاهل الأعمال الإجرامية الطويلة الأمد للقوات المسلحة الأوكرانية والكتائب القومية ضد سكان دونباس والمناطق الأخرى التي أصبحت جزءا من روسيا بعد استفتاءات أيلول/سبتمبر الماضي.

بعد، باستخدام مقذوفات صاروخية، أو بعثرة الألغام من الطائرات أو بأنواع خاصة من أجهزة التلغيم عن بعد. ولا يمكن ملاحظتها على الأرض، وبالتالي يمكنها بسهولة تشويه كل من البالغين والأطفال، الذين قد يتوهمون أنها من اللعب التي يلهو بها الصغار. وقد عرضنا نماذج من هذا الجهاز الوحشي عدة مرات. وتم تفجير مراهق آخر بلغم من هذا النوع في دونيتسك في ٢ شباط/فبراير، ووقع ما مجموعه ٨٩ تفجيراً مأساوياً من هذا القبيل.

كما يهدد قصف كييف المدنيين في المناطق الحدودية الروسية. في مناطق بيلغورود وكورسك وبريانسك، دمر ٧٠٠ منزل وقتل أو جرح عشرات المدنيين نتيجة لضربات القوات المسلحة الأوكرانية. وسائل الإعلام الغربية إما تتجاهلها عمداً أو تقدمها بنفاق على أنها انتقام مستحق من جانب أوكرانيا. ومع ذلك، ينبغي ألا نخلط بين الخسائر في صفوف المدنيين التي تحدث نتيجة للأعمال الخاطئة والإجرامية أحياناً لمنظومات الدفاع الجوي الأوكرانية وبين قصف أوكرانيا المتمم للبنية التحتية المدنية غير القريبة من الأهداف العسكرية.

كما نرى الجيش الأوكراني يستهدف البنية التحتية ذات الأهمية بالنسبة لأوروبا عموماً. قبل بضعة أيام ضربت قذيفة أوكرانية خط أنابيب النفط دروجبا في منطقة بريانسك. ونتج عنها حفرة ضخمة في موقع الضربة، ولكن لحسن الحظ لم يتضرر خط الأنابيب بشدة. يجب أن أشير إلى أن نظام خطوط الأنابيب هذا، وهو أحد أكبر أنظمة خطوط الأنابيب في العالم، ما زال يزود أوروبا بالنفط من كازاخستان وكذلك روسيا. وينبغي للسلطة ودفاعي الضرائب في أوروبا أن ينظروا في أي مصالح تخدمها حكوماتهم من خلال التستر على هذه الجرائم التي يرتكبها نظام كييف.

إن روسيا تتخذ نهجاً مسؤولاً تجاه القضايا المتعلقة باحتجاز أسرى الحرب وتمتثل امتثالاً صارماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، مما يضمن معاملتهم الإنسانية، في جملة أمور. لا يمكن قول الشيء نفسه عن القوميين الأوكرانيين، الذين شوهدت لقطاتهم المروعة لتعذيب أسرى الحرب الروس وقتل المدنيين في جميع أنحاء

والوحشي للقانون الدولي الإنساني يؤكد مرة أخرى تورطها المباشر في الصراع وتواطؤها في الجرائم التي ترتكب. أما كيف يؤثر ذلك على آفاق السلام في أوكرانيا، فهو أمر سنناقشه بشكل منفصل وبالتفصيل في جلسة أخرى لمجلس الأمن سنعقدتها في ٨ شباط/فبراير.

وكان العمى الانتقائي والاستخفاف من جانب البلدان الغربية في مواجهة الحقائق التي لا جدال فيها واضحة بشكل خاص خلال اجتماع المجلس بصيغة آريا بشأن قصف أوكرانيا لدونباس الذي عقده في ٢٠ كانون الثاني/يناير. أتاحت لأعضاء المجلس الفرصة لرؤية والاستماع إلى أناس كانوا للتو في دونيتسك، أولئك الذين كانوا يعيشون، أو بالأحرى الذين بقوا على قيد الحياة هناك، في ظل الضربات الأوكرانية اليومية، وهي الضربات التي بدأت قبل شباط/فبراير الماضي بكثير - قبل أكثر من ثماني سنوات في الواقع. ومن بين من خاطبوا المجلس على وجه التحديد مايا بيروغوف، التي توفيت ابنتها خلال إحدى تلك الهجمات اللإنسانية التي شنها الجيش الأوكراني بمساعدة أسلحة أمريكية بعيدة المدى. فماذا كان عساهم أن يقولوا وهم ينظرون في عينيها من دون خجل؟ مجرد عبارات مبتذلة عن "الدعاية الروسية". فيما يتعلق بشركائنا الغربيين السابقين، فإن سكان دونباس غير موجودين، وهم يفعلون كل ما في وسعهم لإخفاء ما كان يحدث لهم منذ عام ٢٠١٤ بلا خجل. ولكن ذلك لن يتحقق. نريد أن نؤكد مرة أخرى أن كل عمل من أعمال الإساءة الإجرامية التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية تحت رعاية الغرب سيتم تسجيله بعناية ولن يمر دون عقاب.

وبالنظر إلى حجم الجرائم التي ترتكبها كييف، أصبح من الصعب بشكل متزايد على منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تدعي الموضوعية أن تتجاهلها. وعلى سبيل المثال، فإن آخر تقرير صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، والتي لا يمكن الاشتباه في أنها تتعاطف مع روسيا، أكد ما قلناه مراراً وتكراراً في هذه القاعة، وهو أن أوكرانيا تستخدم بشكل منهجي الألغام الفراشة المضادة للأفراد المحظورة ضد المدنيين في دونباس. وكما يشير التقرير، فإن الألغام تنشر عن

على الأقل، في عام ٢٠١٤، نتيجة للانقلاب المناهض للدستور في كييف، فبدأ عش الدبابير المعادي للنازيين الجدد والروس في التكون على حدود روسيا وشن على الفور هجوما مميتا على السكان الناطقين بالروسية في البلد، الأمر الذي ثار ضده سكان شبه جزيرة القرم ودونباس على الفور.

وفي الأشهر القليلة الماضية، أصبحنا نعتقد أن العقلية المعادية لروسيا لشركائنا الغربيين السابقين لن تحقق شيئا. إن الأكثر حماسة من هؤلاء هم الشباب الأوروبيون الذين يريدون حل ما يسمى بالقضية الروسية بشكل نهائي. وإلا كيف يمكننا، على سبيل المثال، شرح ما كتبه أنا فوتيغا، عضوة بولندية في البرلمان الأوروبي في مقال رأي نشر على موقع EURACTIV.com:

”لا يوجد ما يسمى الغاز والنفط والألمنيوم والفحم واليورانيوم والماس والحبوب والغابات والذهب الروسي، إلخ، لأن كل هذه الموارد مملوكة لأقاليم التتار والباشكير وسيبيريا وكاريليا وأويرات والشركس وبوريات والساخا والأورال وكوبان ونوغاي، إلخ.

”يجب أن نناقش آفاق إنشاء دول حرة ومستقلة فيما بعد الحيز الروسي؛

”إن تمزيق الاتحاد الروسي سيحقق فوائد لا جدال فيها“.

ربما يعتبر المرء أن هذه الكلمات مجرد هراء ولا تعبر إلا عن موقف مواطنة بولندية واحدة، لو أن هذه الأفكار لم تتكرر باستمرار في وارسو وريغا وتالين وفيلنيوس وعدد من عواصم أوروبا الشرقية، وإذا لم يتخذ البرلمان الأوروبي، بوصفه أحد الهياكل الرئيسية للاتحاد الأوروبي، إجراءات للدعوة إلى انهيار روسيا.

ما هي الاستنتاجات التي ينبغي أن نستخلصها؟

ما الذي يجب أن نفكر فيه عندما توهم معلقون كبار قبل عدة أيام على قناة تلفزيونية حكومية فرنسية تطهير شبه جزيرة القرم من الإثنيات الروسية بعد تحريرها في المستقبل بحجة أن الحفاظ على شبه

العالم. إضافة إلى ذلك، كثيرا ما نسمع اعترافات رهيبه من الجنود الأوكرانيين الأسرى أنفسهم، وكذلك أقاربهم، حول ظروف خدمتهم وكيف يعاملهم قادتهم. يُستخدم الناس كوقود للمدافع وهم يقاتلون حتى آخر أوكراني. لقد وصل الأمر إلى درجة مناقشة أمهات وزوجات الجنود الأوكرانيين أمين المظالم الروسي لحقوق الإنسان أن يُبقي أحبائهم في بلدنا حتى لا يجبروا على العودة إلى الجبهة مرة أخرى. ومن الواضح أنه حالما تتحلى المنظمات غير الحكومية الدولية بالشجاعة للإعلان عن الحقائق الواضحة لانتهاكات أوكرانيا للقانون الدولي الإنساني، فإنها تتعرض على الفور للتخويف الذي يقترّب من المضايقة. نتذكر جميعا كيف عوقبت منظمة العفو الدولية لقولها الحقيقة بشأن تعذيب أسرى الحرب الروس.

وبالنسبة لشعوب العديد من الدول الأعضاء، فإن أي ذكر لأوكرانيا يرتبط بمعايير مزدوجة، وليس فقط بسبب الحالات الرهيبة التي ذكرتها. ففي نهاية المطاف، ويفضل سقاء الدول الغربية نفسها التي تزود أوكرانيا بالأسلحة، فإن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة لأوكرانيا لعام ٢٠٢٢ تلقت ٧٩,٢ في المائة من تمويلها، أي أكثر بكثير من الأموال التي تلقتها الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لسكان أفغانستان الذين طال أمد معاناتهم، بنسبة ٦٢ في المائة، أو سورية، بنسبة ٤٧ في المائة، وهما من البلدان التي عانت مباشرة نتيجة لأعمال التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وبصفة عامة، لا نتوقف أبدا عن الشعور بالدهشة من المواقف ذات الوجهين للبلدان المانحة الرئيسية. فقد انخفضت المساهمات المقدمة للمساعدة الإنمائية، شأنها شأن المساهمات في الميزانيات العادية لوكالات الأمم المتحدة، في حين أن الأموال المخصصة لإمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا بلغت آفاقا جديدة تماما.

يمكن لأي شخص لديه الحس السليم أن يرى أن العمل العسكري الذي يجري الآن ليس بين أوكرانيا وروسيا ولكن بين روسيا وغرب الناتو الجماعي، الذي يستخدم أوكرانيا كأداة في حملته الجيوسياسية “الصليبية” ضد روسيا - وهي حملة صليبية بدأت قبل تسع سنوات

السلمية. وذلك هو نهجنا المفضل كما هو معروف للجميع. ولكن إذا استمر الغرب في مجموعه في عرقلة آفاق السلام في أوكرانيا بواسطة إمداداته من الأسلحة لها، فعندئذ، يجب بالطبع تحقيق أهداف العملية العسكرية الخاصة بواسطة الوسائل العسكرية بغض النظر عن مدى محاولة شركائنا السابقين في الغرب وأتباعهم الأوكرانيين منعنا من القيام بذلك.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أبدأ بتقديم تعازي الإمارات العربية المتحدة القلبية إلى سورية وتركيا على الزلزال المدمر الذي وقع صباح اليوم. لقد أرسلنا فرق بحث وإنقاذ ومستشفيات ميدانية إلى كلا البلدين ونقدم لهما دعماً الكامل في هذا الوقت العصيب. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الواقعية والمؤلمة.

يصادف هذا الشهر مرور عام على بدء الحرب في أوكرانيا، وتأتي هذه الجلسات بمثابة تذكير هام بخسائرها وتكلفتها. ففي ذلك الوقت قتلت الحرب أكثر من ٧٠٠٠ مدنيا وفر ثلث السكان الأوكرانيين من منازلهم. كما ألحقت الضربات المستمرة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية أضرارا بنظام الطاقة في أوكرانيا، الأمر الذي جعل الحياة قاتمة على نحو خاص نظرا لاستمرار فصل الشتاء القاسي في البلد.

وتقدم الإحصاءات صورة مروعة: في عام ٢٠٢٣ حيث من المتوقع أن يعتمد ١٧,٦ مليون شخص على المساعدات الإنسانية. وهناك ما يقرب من ١٤ مليون شخص مشرد ويحتاج ٤,٤ مليون عائد إلى المساعدة و ٣,٦ مليون شخص آخرون معرضون لخطر العنف الجنساني. من المرجح أن تزيد هذه الأرقام نظرا لبرودة الطقس القاسية والدمار الشديد الذي لحق بالبنية التحتية للكهرباء والتدفئة في جميع أنحاء البلد.

لذلك من الضروري جدا أن يواصل جيران أوكرانيا والأمم المتحدة والبلدان المانحة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تقديم الدعم للاستجابة. وفي الميدان يؤدي عمال الإغاثة عملهم الحيوي في بيئات صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان. لقد تسببت الحرب في

الجزيرة كجزء من أوكرانيا سيضمن إعادة معظم أو جزء كبير من سكان القرم إلى وطنهم لأن الناس هناك موالون عموما تقريبا لروسيا ويؤيدون الرئيس بوتين؟

لذلك وفيما يتعلق بروسيا، لا يبدو الأمر خطيئة بالنسبة للجمهور الأوروبي المثقف المطلع أن يرحب بمخططات التطهير العرقي تماما كما فعل الفاشيون الألمان ضد بلدنا في الماضي. فهؤلاء هم الفاشيون أنفسهم الذين يرسل أحفادهم الآن مرة أخرى دبابات إلى أوكرانيا لقتل الروس كما فعلوا في عام ١٩٤١، في انتهاك لدستور بلدهم الذي أعلن توبته من خطاياها الفظيعة ضد الإنسانية في الماضي. علاوة على ذلك يطلب بعض نشطاء الحياة العامة الأوكرانيين من أولئك الذين يؤيدون الروس ارتداء نجمة حمراء في الأماكن العامة. كيف ينبغي لنا أن نفكر في هذا؟ ما هي الجمعيات التاريخية الأخرى التي ستُهب بسبب كل هذا؟

والإجابة واضحة. كما فعلنا قبل ٨٠ عاما فإننا نواجه الآن مرة أخرى عدوا غادرا يحاول تدمير بلدنا وثقافتنا. وأوكرانيا ليست سوى بندق أعمى في يد ذلك العدو. لذلك نحن ملزمون بوقف نظام كييف من أجل مستقبلنا ومستقبل أطفالنا ومستقبل الأطفال الأوكرانيين الذين يرسل نظام زيلينسكي الإجرامي آباءهم إلى موت محقق بوصفهم وقودا للمدافع في هذه الحرب بين الأشقاء. إن من واجبنا وقف جرائم كييف المروعة وذات النزعة القومية، ومعظم الأوكرانيين يفهمون ذلك جيدا. وكيف يمكننا أن نفسر ما يقرب من ٣ ملايين شخص إلى روسيا من بين ٨ ملايين شخص غادروا أوكرانيا وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؟ ونظرا إلى ذهاب عدد أكبر من الأشخاص إلى روسيا في وقت تصاعد الاحتجاجات في الميدان فإن مجموع هؤلاء يزيد الآن على ٥ ملايين شخص. وهذا ليس إعادة قسرية إلى الوطن ولا إبعادا مثل الذي يتحدث عنه شركاؤنا الغربيون السابقون الذين لا يطيب لهم الاعتقاد بأن ملايين المواطنين الأوكرانيين السابقين الذين تعرضوا للقمع من قبل نظام كييف قد اختاروا الآن موامعة مستقبلهم مع روسيا.

إننا نؤمن أيضا بهذا المستقبل وسنعمل كل ما في وسعنا لترجمته إلى حقيقة ملموسة. وبالطبع من الأفضل لنا أن نستخدم الوسائل

تتوقف الأعمال العدائية في أوكرانيا ويتم التخلي عن السعي إلى تحقيق نصر عسكري كامل من كلا الجانبين وتبدأ محادثات السلام. تحقيقاً لتلك الغاية، تؤكد الإمارات العربية المتحدة استعدادها لمواصلة تقديم مساعداتها من خلال جهود الوساطة البناءة التي تسفر عن نتائج إيجابية ملموسة كما حدث خلال عطلة نهاية الأسبوع بأخر تبادل للأسرى. ويجب أن ندعم جميع الجهود التي تصنعنا على الطريق المؤدي إلى سلام عادل ودائم - سلام يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويوطد الأمن والاستقرار الإقليميين المستدامين.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أسوة بالآخرين، أود أيضاً أن أعرب عن تعازينا لتركيا ولشعب سورية اللذين عانوا من الزلزال المدمر اليوم. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة مطلوبة. وأود أن أهنئكم، سيدتي، على ترؤسكم مجلس الأمن بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها في المجلس منذ تولي مالطة الرئاسة. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الرصينة اليوم.

لا تزال الفظائع الإنسانية لحرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا تسبب معاناة إنسانية هائلة في كل من أوكرانيا وحول العالم. فداخل حدود أوكرانيا، يحتاج أكثر من ١٧ مليون أوكراني إلى مساعدات إنسانية. وما يقرب من ٦ ملايين شخص بانوا نازحين داخلياً، وأجبروا على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان والمأوى. وأطلقت القوات الروسية وابلاً تلو الآخر من الصواريخ والطائرات المسيّرة على أوكرانيا، وضربت المدن والبنية التحتية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق أضرار بالطرق والمنازل والمدارس والمرافق الطبية والأراضي الزراعية وأنظمة الطاقة. وبات ملايين الأوكرانيين الآن بلا طعام أو كهرباء أو مياه أو تدفئة مناسبة، حتى مع انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون درجة التجمد. وهذا أمر لا يقبله الضمير. وقد رأى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غراندي بنفسه، في زيارته الأخيرة إلى أوكرانيا، الدمار والهجمات على البنية التحتية المدنية. ووصفها بأنها مروعة. واستمعنا بالطبع إلى إدانات مماثلة من وكيل

دمار المستشفيات وتعطيل قوافل المساعدات ومراكز التوزيع خلال الهجمات العسكرية. وفي هذا السياق، نشدد على الحاجة الملحة إلى كفالة احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية. وكما ذكر وكيل الأمين العام غريفيث، فإننا بحاجة إلى الإصرار على احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما الحماية الخاصة التي تمنحها اتفاقيات جنيف.

بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير النزاع خارج حدود أوكرانيا موثق جيداً وأدى إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية الحادة بالفعل. عليه نؤكد من جديد أهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة لتسهيل تصدير الأسمدة. وتخفف هذه الجهود من الضغط الكبير على أسعار الأغذية العالمية وإمداداتها. وفي هذا السياق، نذكر هذه القاعة بالتحذير الشديد الذي وجهه برنامج الأغذية العالمي من أن الفشل في التصدي لانعدام الأمن الغذائي العالمي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار على نطاق واسع في جميع أنحاء الكوكب. ونحض بقوة على تجديد المبادرة على وجه السرعة في الشهر المقبل. كما نشجع على إزالة أي عقبات أمام التنفيذ الكامل للمبادرة ومذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة لتسهيل تصدير الأسمدة.

إن الإمارات العربية المتحدة تدرك حجم الدمار الإنساني في أوكرانيا، ونواصل العمل على تقديم حزمة مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار أعلنّا عنها في أواخر العام الماضي. وما زلنا على اتصال وثيق مع أوكرانيا بشأن دعم تحقيق الاستقرار وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع.

كما نشيد حقاً بالجهود الدولية الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الأوكراني، ولا سيما جيران أوكرانيا الذين وفروا شريان حياة هاما للمدنيين المتضررين من النزاع. إن التضامن الدولي الملحوظ منذ اندلاع الحرب قد أوى الملايين وأنقذهم، كما يذكرنا جميعاً بالإلحاح والاتساق والسخاء الذي تتطلبه جميع الأزمات الإنسانية، دون تمييز. لكننا نشدد مرة أخرى على أنه لا بديل للحل السلمي لهذا النزاع. وسيواصل المدنيون الأوكرانيون تحمّل وطأة هذه الحرب المدمرة حتى

والأطفال، يحتمون في جميع أنحاء أوروبا. وقد سعت البلدان في جميع أنحاء أوروبا إلى تزويد جيرانها الأوكرانيين بفرص متساوية للوصول إلى التعليم وأسواق العمل والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية. كما أدت حرب روسيا إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية إلى حد كبير. ونؤيد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي ساعدت على تلبية الاحتياجات الملحة لأكثر الفئات ضعفاً في العالم واستفادت منها البلدان المتوسطة الدخل من خلال تثبيت الأسعار العالمية للحبوب. لكن للأسف، ويفضل روسيا، تباطأت حركة الحبوب من موانئ أوكرانيا ويزداد تراكم السفن التي تنتظر الحبوب. وقّعت روسيا اتفاقاً مع الأمم المتحدة. والتزمت بتسهيل "تصدير المواد الغذائية وزيت عباد الشمس والأسمدة دون عوائق" من موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود. وتريد روسيا أن نصّدق أنها الطرف المتضرر هنا، متجاهلة حقيقة أنها هي المعتدي. يجب على روسيا أن تفي بالتزاماتها وأن تسمح للمبادرة بالعمل بالسرعة التي تلي الطلب العالمي. فلا يمكننا السماح لروسيا بمواصلة استخدامها للغذاء والطاقة والشتاء كسلاح يقتل الأوكرانيين بينما يؤلمنا جميعاً. إن أعمال روسيا - ترحيل الأطفال، والمماثلة في مغادرة السفن المحملة بالأغذية من أوكرانيا، وقصف المدنيين والبنى التحتية الحيوية - ليست إجراءات بلد مستعد للسلام أو ما يتوقعه المرء من عضو في المجلس.

لقد استمعنا إلى نداءات أعضاء المجلس التعاطفية للتفاوض ووقف الأعمال القتالية. وهذا في يد شخص واحد لا غير - الرئيس بوتين. لقد بدأ بوتين هذه الحرب، ويمكنه إنهاؤها اليوم بسحب قواته من أوكرانيا والسماح بإحلال السلام حقاً. هذه مسألة بقاء بالنسبة لأوكرانيا. إن جلسة اليوم هي فرصة للتأكيد على الحماية الممنوحة للمدنيين والبنية التحتية الحيوية. ولدينا فرصة لمساعدة أولئك الذين أضرت روسيا بهم من خلال زيادة التدخّل وإعادة التأكيد على أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إنها فرصة لدعم الجهات الفاعلة الإنسانية وحققها في الوصول بأمان إلى المحتاجين دون التعرض للإعاقة أو الهجوم. وعلى المدى القريب، نحث جميع البلدان على دعم خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية والإغاثة

الأمين العام غريفيث اليوم. يجب على روسيا التوقف عن قصف البنية التحتية الحيوية وقتل المدنيين الأبرياء. وحتى ذلك الحين، يجب على الجهات المانحة الإنسانية العالمية الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني. فنحن بحاجة إلى إعطاء الأولوية للمساعدة في فصل الشتاء لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية ودعم جهود حكومة أوكرانيا.

والعاملون في المجال الإنساني من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية موجودون في الميدان الآن في محاولة للمساعدة. للأسف، لم تسلم حتى تلك الجماعات - التي لا تحاول سوى تقديم المساعدة في إنقاذ الأرواح - من هجمات روسيا. ففي ٢٤ يناير/كانون الثاني، أصابت نيران المدفعية الروسية اثنين من موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية بينما كانا ينقلان المساعدات على الخطوط الأمامية. ولحسن الحظ، تمكنت قافلة تابعة للأمم المتحدة في اليوم التالي من تقديم المعونة الإنسانية الحيوية إلى مدينة سيفرسك في دونيتسك، مما يمثل أول رحلة ناجحة للأمم المتحدة إلى المدينة المتضررة بشدة بالقرب من خط الجبهة. ولكن هذا أبعد ما يكون عن كونه كافياً. فيجب السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى المحتاجين، دون عوائق أو أذى. كما جلبت روسيا مثل هذه الفظائع إلى المناطق التي تسيطر عليها. وهي تشارك في عمليات نقل واسعة النطاق وغير مقبولة لأطفال أوكرانيا إلى الأراضي التي تسيطر عليها روسيا وتحتلها من أوكرانيا. فتخلوا مقدار رعبهم. تقوم روسيا أيضاً بنقل وترحيل أطفال أوكرانيا إلى روسيا نفسها، وإعطاء الأطفال لعائلات في روسيا ومحاولة فصلهم بشكل دائم عن عائلاتهم. وهذا انتهاك لمبادئ حماية الطفل ويجب أن يتوقف. من الصعب أن تتخيل قسوة إجبارك على العيش في البلد الذي قتل والديك أو أن تُكرر على مسامعك الدعاية التي تسببت لك شخصياً بالكثير من المعاناة. كما أشار السيد غراندي إلى ممارسة إصدار جوازات سفر الاتحاد الروسي للأطفال الأوكرانيين وشعر بالفزع منها.

إن حرب الرئيس بوتين فاجعة لكثيرين آخرين خارج حدود أوكرانيا وروسيا. فما يقرب من ٨ ملايين لاجئ من أوكرانيا، معظمهم من النساء

بالأرض وتسببت في وفيات وإصابات كارثية لآلاف المدنيين العالقين وسط القتال. والمدنيون مُستهدفون بالفعل في هذه الحرب، سواء كانوا كبار السن الذين يلقون معاملة وحشية على أيدي الجنود في منازلهم أو المدنيين الذين يُطلق عليهم النار أثناء الفرار من مناطق الحرب أو النساء والفتيات الأوكرانيات اللائي تتحدث تقارير عديدة عن تعرضهن للعنف الجنسي.

ولم يسلم الأطفال أيضاً، فثمة جيل من الفتيان والفتيات أصيبوا بصدمات نفسية بسبب الحرب. وتقدر اليونيسف أنه منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، قُتل ١١٤٨ طفلاً أو أصيبوا؛ وتعطل تعليم ٥,٧ مليون طفل؛ ويعاني ١,٥ مليون طفل من مشاكل نفسية. وعلاوة على ذلك، اختطف آلاف الأطفال الأوكرانيين ورُحّلوا إلى الاتحاد الروسي حيث تم تبنيهم قسراً هناك، مما أدى إلى قطع الروابط الأسرية وتعريض الأطفال لأوضاع صعبة مع حرمانهم من الحق في الحياة الأسرية. وتؤكد مالطة من جديد أن وقف الحرب العدوانية على أوكرانيا هو السبيل الوحيد لوقف دورة العنف والرعب تلك. بيد أنه لا بد وأن نحاسب، وفقاً للقانون الدولي، جميع من ارتكبوا فظائع، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاع، على أفعالهم.

ومن الضروري أن يحصل كل المحتاجين في جميع أنحاء البلد على المساعدة الإنسانية. ونأسف لانعدام الأمن والعقبات التي لا تزال تقيد وصول المساعدات الإنسانية على طول الخطوط الأمامية وفي المناطق التي لا تخضع للسيطرة الأوكرانية. وهذا الحرمان من المساعدة الإنسانية أمر غير مقبول. كما نأسف مالطة لاستمرار عجز اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الوصول بصورة متكررة وبلا عوائق إلى جميع أسرى الحرب الأوكرانيين. فيموجب اتفاقية جنيف الثالثة، يحق لأسرى الحرب تلقي زيارات منتظمة من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلى الرغم من التقارير التي تقيد بإحراز تقدم متواضع مؤخراً في هذا الصدد، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى أعمال حقوق جميع أسرى الحرب على وجه السرعة.

في الختام، نعرب عن دعمنا الكامل للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في

الإقليمية للاجئين لعام ٢٠٢٣، والتي من المتوقع أن يتم الكشف عنها في جنيف الأسبوع المقبل لتلبية الطلب المتزايد. وعلى المدى الطويل، نتطلع إلى العمل مع زملائنا الأعضاء لمحاسبة روسيا على أفعالها المروعة ضد شعب أوكرانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لشعبي سورية وتركيا على الموت والدمار اللذين سببهما زلزال اليوم والإشادة بجميع الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في وقت الحاجة هذا. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته اليوم. وكما هو الحال دائماً، تظل مالطة ممتنة لعمل فريقه والشركاء الإنسانيين في الميدان.

يصادف هذا الشهر ذكرى مرور عام على بدء الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا والتي خلقت أزمة إنسانية حادة وجلبت بؤساً شديداً للملايين. ونرى كل يوم صوراً تظهر الخسائر التي أوقعها العدوان الروسي الذي يؤثر على مجتمعات عاشت في سلام ولكنها ترى الآن حياتها مدمرة كلياً نتيجة للقصف والعنف العبيثين المستمرين. يحتاج ١٧,٧ مليون أوكراني في الوقت الحالي إلى مساعدات إنسانية طارئة، وقد نزح ٦ ملايين شخص داخلياً، وسعى ٨ ملايين إلى البحث عن الأمان في البلدان الأوروبية. وقبل أكثر من عام بقليل، لم يكن من الممكن تقريباً لنا جميعاً نحن المتحلقين حول هذه الطاولة تصور هذه الإحصاءات. إن الهجمات المتواصلة التي يشنها الاتحاد الروسي على هياكل الطاقة والبنية التحتية المدنية الأوكرانية تستمر في تعطيل إمدادات الطاقة، تاركة ملايين الأوكرانيين بلا كهرباء أو ماء أو تدفئة مع انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء إلى ما دون درجة التجمد. تشكل الهجمات، وما تسببه من انقطاعات للتيار الكهربائي على نطاق واسع، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وكذلك استخدام روسيا للذخائر العشوائية في المناطق المأهولة بالسكان مثل الأسلحة المتفجرة ذات الذخائر الواسعة الأثر التي سوت المباني السكنية والمرافق الطبية

مبنى سكنيا في الجزء الأوسط من خاركييف. وفي نفس اليوم، قصفت المدفعية الروسية مستشفى محليا ومناطق سكنية في خيرسون. وفي ١ و ٢ شباط/فبراير، استهدفت الصواريخ الروسية مبنى سكنيا متعدد الطوابق وعدة منازل خاصة في كراماتورسك. وفي ٣ شباط/فبراير، حدث نفس الشيء في دونيتسك. وخلفت كل تلك الهجمات عشرات القتلى والجرحى من المدنيين. وحتى الآن، سجلت وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية أضرارا أو دمارا في ٤٦٣ ٧٧ مرفقا من مرافق البنية التحتية المدنية. ويجد أكثر من ٢,٤ مليون أوكراني أنفسهم مضطرين للعيش في مساكن تالفة أو مدمرة.

ولا يزال الإرهاب الروسي بالقذائف والطائرات المسيرة يشكل تهديدا كبيرا للسكان المدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أدى هجوم ضخم آخر باستخدام ٥٥ قذيفة جوية وبحرية إلى مقتل ١١ شخصا وجرح ١١ آخرين. وحتى ولو لم تعقبه ضربة، فإن كل إنذار بسقوط صواريخ يكون مصحوبا بصفارات الإنذار من الغارات الجوية، مما يعطل الحياة الطبيعية للسكان المدنيين في جميع أنحاء البلاد. ففي عام ٢٠٢٢، انطلقت صفارات الإنذار ٨٧٠ ١٤ مرة في جميع أنحاء أوكرانيا. وعلى مدى عام واحد، انطلقت صفارات الإنذار بما يعادل ٥٥ يوما في منطقة خاركييف؛ و ٤٢ يوما في منطقتي دونيتسك وزابورجيا؛ و ٣٧ يوما في منطقة دنيبرو؛ و ٢٧ يوما في كييف. وأود أن أشرح ذلك. بمجرد تشغيل صفارات الإنذار من الغارات الجوية، يتعين على المدارس والخدمات العامة والشركات وقف عملياتها ويجب أن يتوجه الناس إلى أقرب ملجأ. ولا يمكن المبالغة في تقدير التأثير الضار الذي يحدثه ذلك على كل من أنشطة الأشخاص وصحتهم العقلية.

ووفقا للتقديرات الأولية لدائرة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا، أسفرت الحرب العدوانية الروسية بالفعل عن تلوث حوالي ٣٠ في المائة من أراضي البلاد. فأتساءل انسحابها في الشمال والجنوب، تركت القوات الروسية أراضي أوكرانيا ملغومة بكثافة، بما في ذلك الحقول والطرق والجسور والمناطق السكنية. ومن المؤكد أن الحالة في الشرق، حيث

بيانات عمل بالغة الصعوبة وظروف صعبة على أرض الواقع. كما نعرب عن تعازينا لأسر العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا في أوكرانيا خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. ونكرر دعوتنا الحثيثة إلى الاتحاد الروسي لوقف هذه الحرب العبثية وسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا واللجوء للحوار والدبلوماسية. فلا يفوت الأوان أبدا للتراجع أو لفعل الصواب.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص تعازينا لشعوب تركيا والمنطقة ولأصدقاء وأسرى ضحايا الزلزال الذي وقع صباح اليوم. وقلوبنا ودعواتنا معهم في هذا الوقت العصيب. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لمساعدتهم في التغلب على عواقب تلك الكارثة.

وأنوه أنا أيضا بحضور نظام بوتين، أو بالأحرى ما تبقى منه، في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي - وهو تابع لاثنتين كانا يدعيان جوزيف، هما ستالين وغوليز، واللذان لم يسمحا قط للحقيقة بوقف استرسالهما في أكاذيبهما المتدفقة بلا نهاية.

إننا نقدر عقد جلسة اليوم بالنظر إلى حقيقة أن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون الأكثر تأثرا بحرب روسيا اللإنسانية ضد أوكرانيا. وفي الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9243)، قدمنا إحاطة إلى مجلس الأمن عن نتائج هجوم وحشي بالقذائف الروسية أسفر عن مقتل ٤٦ شخصا داخل وحداتهم السكنية في دنيبرو في ١٧ كانون الثاني/يناير. أما الأمر الأكثر فظاعة فهو أن المسأة في دنيبرو ليست حادثا منعزلا، بل إنها جزء من استراتيجية الجيش الروسي المتعمدة لاستهداف السكان المدنيين في أوكرانيا.

وقد سُجل عدد من عمليات القصف الجديدة للمباني السكنية في الأسابيع الأخيرة. ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أصابت قذيفة روسية

عرقلة إجراءات التفتيش. ومباشرة بعد أن بدأت صادرات المواد الغذائية الأوكرانية في الزيادة، خفضت روسيا عدد أفرقة التفتيش من خمسة إلى ثلاثة وزادت بشكل مصطنع مدة كل عملية من عمليات التفتيش. ومن الممارسات المعتادة أيضا أن يرفض المفتشون الروس العمل بذرائع مختلفة بينما تكون جميع الأطراف الأخرى مستعدة لأداء واجباتها.

وحتى ١ شباط/فبراير، وبسبب العوائق من الجانب الروسي، كانت ١١٤ سفينة تنتظر التفتيش في المياه الإقليمية لتركيا، ولا يزال عدد السفن المغادرة من الموانئ منخفضة جدا، إذ لا يزيد عن ثلاث سفن في اليوم. وأدت تلك الإجراءات إلى انخفاض في الصادرات بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا مقارنة بالشهر السابق. وحل المشكلة بسيط للغاية - فما علينا سوى زيادة عدد أفرقة التفتيش وعمليات التفتيش يوميا. وأود أن أشير إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تمكنت الأمم المتحدة وتركيا من إجراء ٨٦ عملية تفتيش في يومين فقط.

وقد مكنت جهود أوكرانيا الدؤوبة ٧٦٢ ١ شخصا من العودة إلى ديارهم من الأسر الروسي، وجرت آخر عملية تبادل يوم السبت. ومع ذلك، لا تزال روسيا تحتجز الآلاف من الأسرى الأوكرانيين في ظروف مروعة. وقد منعت سلطات الاحتلال الروسية مسؤولين من الأمم المتحدة من زيارة أسرى الحرب الأوكرانيين، في حين وثقت الأمم المتحدة وقائع التعذيب وسوء المعاملة ونقص الغذاء والماء والرعاية الصحية والصرف الصحي في المواقع التي يُحتجزون فيها، فضلا عن عدم التواصل مع عائلاتهم.

ولا يزال هناك تهديد خطير آخر للسكان في الأراضي المحتلة في أوكرانيا يتمثل في ترحيلهم إلى مناطق نائية في روسيا، فضلا عن التنبؤ القسري للأطفال الأوكرانيين. وتعرفت السلطات الأوكرانية على ١٦ ٠١١ طفلا تم ترحيلهم قسرا حتى الآن. وتتوقع أوكرانيا من الأمم المتحدة أن تولي مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة وتدعو إلى تبادل أسرى الحرب على أساس الجميع مقابل الجميع، فضلا عن إطلاق سراح جميع البالغين والأطفال المرحلين إلى روسيا من الأجزاء المحتلة من أوكرانيا. وهذا هو أحد عناصر خطة السلام المؤلفة من ١٠ نقاط

الأعمال العدائية العنيفة في أوجها، أسوأ من ذلك. ومع ذلك، لن تتضح الصورة الكاملة إلا بعد التحرير.

وفي سياق ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، تنفذ أوكرانيا التزاماتها الدولية تنفيذا كاملا فيما يرتكب المحتلون الروس جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد الشعب الأوكراني.

وأود أن أذكر مجلس الأمن بأننا، وفقا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - التي أصبحت أوكرانيا طرفا فيها منذ عام ٢٠٠٥، دمرنا ٣ ملايين لغم مضاد للأفراد، بما في ذلك مخزونات من الألغام البالغة الخطورة من طراز POM-2. وقد استخدمت روسيا في هجومها على بلدي، ولا تزال تستخدم، طائفة كاملة من الألغام المحظورة، بما في ذلك كتيبة مجهزة بألغام من طراز POM-3، المزودة بأجهزة استشعار للهبزات الأرضية والتي تشكل خطرا كبيرا على المدنيين. ويخاطر أفراد القوات المسلحة الأوكرانية والعاملون في دائرة الطوارئ الحكومية وفي غيرها من المؤسسات بحياتهم يوميا للقيام بعمليات إزالة الألغام في الأراضي المحررة. ومع ذلك، فإن الجزء الرئيسي من هذا العمل لا يزال ينتظرا وسيبدأ بعد الانسحاب الكامل للقوات الروسية من أوكرانيا.

وتزيد روسيا من تفاقم أزمة الغذاء العالمية التي توجبها بالفعل حربها ضد أوكرانيا من خلال تحويل التربة الأوكرانية الخصبة إلى حقول ألغام. وتلجأ روسيا بانتظام إلى محاولات مثيرة للسخرية بغية التقليل إلى أدنى حد من التأثير الضار لعدوانها على الأمن الغذائي العالمي والتظاهر بأنها طرف متضرر. وردا على ذلك الاستهزاء، اسمحوا لي أن أكرر أنه ما من سفينة حربية عرقلت تدفق الصادرات الروسية. وما من قذيفة استهدفت الموانئ البحرية الروسية. ومع ذلك، لا تزال تلك المشاكل قائمة بالنسبة لأوكرانيا، وحتى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي حل مؤقت ومحدود جدا ل أوكرانيا ول من يعتمدون على الصادرات الغذائية الأوكرانية، فإنها تواجه عوائق خطيرة من الجانب الروسي. وعلى وجه الخصوص، يساورنا القلق إزاء استمرار روسيا في

أنقاض، مما تسبب في الموت والنزوح والمعاناة الإنسانية. وتقوم القوات الروسية بقصف وتدمير إمدادات الطاقة والمياه بشكل منهجي ومتعمد. لقد ترك الأوكرانيون في البرد القارس، وحُرموا من المأوى والإضاءة والتدفئة ومياه الشرب المأمونة. وتسببت روسيا في أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، مما أجبر الملايين على الفرار من ديارهم، مع سعي أكثر من ٨ ملايين شخص إلى الحماية في جميع أنحاء أوروبا.

وكانت آثار الغزو الروسي على الأطفال الأوكرانيين مروعة بشكل خاص وستستمر طويلاً. فقد تم فصل الآلاف عن أسرهم وترحيلهم إلى روسيا من الأراضي المحتلة في أوكرانيا. ونكرر ما قاله مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بأن منح الجنسية للأطفال وفتح السبل أمامهم للتبني الرسمي في حالة النزاع هي انتهاكات للمعايير والممارسات الدولية. ويجب على روسيا أن توقف هذه الممارسات غير القانونية على الفور وأن تكفل إعادة هؤلاء الأطفال، الذين قُتل بعض آبائهم في ضربات روسية أو قُتلوا على أيدي القوات الروسية، بأمان إلى أوكرانيا وإلى أسرهم وأحبائهم.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء مخاطر العنف الجنسي والاتجار بالبشر التي يتعرض لها الأطفال المشردون غير المصحوبين بذويهم. وتشير الادعاءات الموثوقة إلى أن الاغتصاب يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب من قبل القوات الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك ضد الأطفال. ونشدد على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة رصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أوكرانيا والإبلاغ عنه. وبالنسبة لأولئك الذين عانوا من هذه الجرائم، يجب أن نضاعف جهودنا لتزويدهم بالخدمات الشاملة اللازمة، بما في ذلك الحماية الجسدية والدعم النفسي.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد في التقارير عن سوء معاملة أسرى الحرب الأوكرانيين من قبل القوات المسلحة الروسية، وكذلك من قبل مجموعة فاغنر الروسية شبه العسكرية. ونطالب روسيا بوقف تلك الأعمال غير القانونية ومعاملة أسرى الحرب الأوكرانيين بما يتفق تماما مع القانون الدولي الإنساني. ويجب على روسيا أن تتيح للجنة

التي اقترحتها أوكرانيا لضمان التوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إنها خطة شاملة تهدف إلى إرساء أساس قوي لسلام شامل وعادل ودائم. ونعرب عن تقديرنا للأفكار الإيجابية التي استمعنا إليها من العديد من الأعضاء بشأن الخطة ونكرر الإعراب عن آمالنا في مشاركتهم النشطة من أجل إعادة السلام واستعادة احترام الميثاق.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية لشن روسيا حرباً شاملة أغرقت وسط القارة الأوروبية في العنف وسفك الدماء والدمار، ينبغي أن تكون احتياجات ومعاناة الناس على أرض الواقع محور تركيزنا الأساسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستبدأ أوكرانيا في ٢٢ شباط/فبراير، إلى جانب أكثر من ٣٠ دولة عضواً، حدثاً رفيع المستوى يتناول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن العدوان على أوكرانيا. وندعو الأعضاء إلى المشاركة فيه واتخاذ موقف حازم بشأن الحاجة الملحة إلى إنهاء العدوان الروسي. ونحث روسيا على سحب قواتها من أوكرانيا ووقف المعاناة الإنسانية الهائلة في بلدي وفي الخارج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تمسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تعازينا القلبية لتركيا وسورية ولأسر ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع اليوم. ونعرب عن تضامننا معهم واستعدادنا لتقديم المساعدة.

أدلي بهذا البيان اليوم باسم دول البلطيق، لاتفيا وليتوانيا وبلدي، إستونيا. وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته. وأود أيضاً أن أعرب عن شكرنا لجميع وكالات الأمم المتحدة على عملها الدؤوب لتخفيف المعاناة الهائلة للشعب الأوكراني بسبب الغزو الروسي غير المبرر وبدون سابق استنفاذ، والذي بدأ قبل ١٢ شهراً تقريباً. ومن الصعب المبالغة في تقدير الخسائر الإنسانية الفادحة التي لحقت بالشعب الأوكراني بسبب الحرب العدوانية الشاملة على أوكرانيا التي شنتها روسيا بمساعدة بيلاروس. لقد شهدنا، شهراً بعد شهر، مستويات مروعة من الدمار، حيث هاجمت روسيا المدنيين والبنية التحتية المدنية بشكل عشوائي وحولت مدناً وبلدات وقرى بأكملها إلى

للأسف، شباط/فبراير هو أيضا الشهر الذي سيصادف مرور عام كامل منذ أن شرعت روسيا في حربها العدوانية الوحشية وغير القانونية وغير المبررة والتي لم يسبقها استفزات ضد أوكرانيا. وينبغي لروسيا أن تفهم أنه حتى بعد عام كامل سواصل دعم حكومة أوكرانيا وشعبها، أكثر اتحادا من أي وقت مضى، لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بالنظام المتعدد الأطراف، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقعنا عليه جميعا. ولذلك، تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي سيذلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي أود أن أضيف إليه بعض الاعتبارات بصفتي الوطنية.

ندين بأشد العبارات الممكنة هجمات روسيا اللإنسانية على البنية التحتية الحيوية، ولا سيما مرافق الطاقة والمياه في المدن في جميع أنحاء أوكرانيا. هذه المرافق لا تمثل أهدافا عسكرية بل مجرد هجمات عشوائية على السكان المدنيين والأعيان المدنية تشكل جرائم حرب وانتهاكات وحشية للقانون الدولي الإنساني. وستحاسب روسيا على تلك الجرائم، وستضطر أيضا إلى دفع تعويضات عن البنية التحتية الحيوية التي تضررت أو دمرت بسبب حربها الوحشية. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، ولا إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع.

لقد خلف العدوان الروسي على أوكرانيا ما يقرب من ٤٠ في المائة من السكان الأوكرانيين في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وما فتئت إيطاليا تعمل من فورها لتقديم الدعم لأوكرانيا من خلال المساهمة في الاستجابة الإنسانية، سواء من خلال مخصصات مالية بعشرات الملايين من الدولارات أو أطنان من الهبات العينية. كما نوزع هذا الأسبوع تحديدا عددا كبيرا من المولدات الكهربائية لمساعدة السكان الأوكرانيين على مواجهة الشتاء القاسي، لأن قصف روسيا للشبكة الكهربائية تركهم بدون التدفئة التي يحتاجون إليها.

وبالنظر إلى المشهد الإنساني الأوسع نطاقا، نقوم أيضًا بتمويل مبادرة الحبوب من أوكرانيا التي أطلقتها الحكومة الأوكرانية لتوفير المواد الغذائية الحيوية مباشرة إلى البلدان الأضعف، لا سيما في أفريقيا. ومع

الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط إلى جميع أسرى الحرب الأوكرانيين.

ومن الضروري الاستمرار في توثيق الأدلة وتخزينها بشكل صحيح على جميع الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في جميع أنحاء أوكرانيا. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم روسيا في أوكرانيا على أي مستوى. ونؤيد بقوة إنشاء محكمة دولية لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا التي أطلقت العنان لجميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي أعقبت ذلك. ولا يمكن للأشخاص الذين قرروا شن الحرب غير القانونية ضد أوكرانيا أن يفلتوا من العقاب.

ونحن نقرب من الذكرى السنوية الأولى المأساوية لبدء الحرب العدوانية الروسية في أوروبا حيث نأمل في أن تكون الأخيرة أيضا وأن نرى في عام ٢٠٢٣ نهاية هذه الحرب الوحشية. ويجب أن يكون الطريق إلى السلام عادلا وقائما على احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وما هو على المحك ليس وجود أوكرانيا ومركزها كدولة ذات سيادة فحسب، بل بقاء النظام الدولي القائم على القواعد والميثاق. وإذا تركنا العدوان ينجح، فإن العواقب العالمية ستكون أسوأ بكثير. ولهذا السبب تؤيد إستونيا ولاتفيا وليتوانيا بقوة رؤية الرئيس زيلينسكي للسلام الواردة في صيغته المكونة من ١٠ نقاط، التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذا أردنا سلاما عادلا ومستداما، فقد حان الوقت لأن يدعم مجتمع الأمم المتحدة تلك الرؤية ويبدأ في تنفيذها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم إيطاليا بخالص التعازي لشعبي تركيا وسورية، ولا سيما أسر الضحايا، في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع اليوم. إن إيطاليا ترسل فرق الإنقاذ إلى تركيا.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الواقعية والمثيرة للقلق. كما أود أن أعرب عن تهانينا الصادقة لمالطة على توليها رئاسة هذا الجهاز المهم لشهر شباط/فبراير.

والديمقراطية. إنه لا يهدد أوكرانيا فحسب، بل يهدد كامل النظام الدولي القائم على القواعد. وأود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، تتسبب الضربات الجوية الروسية الهائلة، التي غالباً ما تستهدف مناطق مكتظة بالسكان، في معاناة لا حد لها. وتلك الهجمات لا تدمر البنية التحتية المدنية الحيوية فحسب، بل تدمر حياة المدنيين. إن النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن أوكرانيا مروعة، حيث توثق حالات العنف الجنسي والتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة كأسلوب من أساليب الحرب. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم بدون تأخير. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجميع الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من أخطر الجرائم فيما يتعلق بالحرب الروسية، بما في ذلك سبل كفالة المساءلة عن جريمة العدوان ذاتها. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا للتحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد وجدت الغالبية العظمى من اللاجئين ملاذاً آمناً في بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت الاستجابة الإنسانية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي بالفعل في تخفيف احتياجات ما يقرب من ١٤ مليون شخص. والأولوية الرئيسية الآن تكمن في توفير المأوى الشتوي لمساعدة السكان على البقاء على قيد الحياة في ظل درجات حرارة منخفضة إلى حد التجمد. ونقدم المساعدات لاستعادة البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا وتسليم المعدات للحفاظ على تشغيل شبكة الكهرباء.

إن التضامن مع أوكرانيا يتجاوز أوروبا. في المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، تعهدت ٤٧ دولة بتقديم مليار يورو إضافية. ونرحب بالدعم الإنساني الذي تم حشده من جميع أنحاء العالم وندعو جميع الدول إلى مواصلة التضامن مع أوكرانيا. ويجب على روسيا تمكين الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً عبر خطوط المواجهة. لا تحدث المعاناة الإنسانية من خلال الهجمات المباشرة فحسب، بل أيضاً من خلال حجب المساعدات عمداً عن المحتاجين. وشركاؤنا في المجال الإنساني مستعدون لتقديم

ذلك، فإن التجديد المستمر لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب - التي نؤكد من جديد دعمنا للعمل الممتاز الذي يقوم به الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ - وحده الذي يمكن أن يضمن ألا يجد العالم نفسه في حالة مجاعة طارئة خطيرة. ولذلك، ندعو روسيا إلى تجنب أي معلومات مغلوطة أو تسييس بارقة الأمل تلك.

ففي نهاية المطاف، الطريقة الحقيقية الوحيدة لتخفيف معاناة الناس في أوكرانيا والتصدي للعواقب الإنسانية العالمية للعدوان الروسي هي إنهاء الحرب. وحتى الآن، للأسف، لم نر أي دليل على أن روسيا ملتزمة بجهود سلام حقيقية ومستدامة. إذ يمكنها إنهاء الحرب على الفور بوقف هجماتها وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً. وبغية تحقيق تسوية سلمية قابلة للتطبيق بعد انتهاء الحرب، نرحب بإيطاليا بأفكار أوكرانيا ورؤيتها من أجل سلام عادل، وتظل على استعداد لدعم الترتيبات لتحقيق الأمن المستدام التي يمكن أن تساعد أوكرانيا على الدفاع عن نفسها، وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي، وردع العدوان في المستقبل، تمشياً مع حقوقها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غونزاتو.

السيد غونزاتو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن

الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

أود أن أبدأ بتهنئة مألوفة وتهنئتك شخصياً، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. أود أيضاً أن أعرب عن تضامن الاتحاد الأوروبي مع جميع الذين فقدوا أحبائهم في الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا وسورية هذا الصباح. تم حشد أفرقتنا للبحث والإنقاذ لدعم المسعفين الأوائل ونقوم بالتنسيق مع السلطات التركية لتقديم المزيد من الدعم.

لقد مر ما يقرب من عام تقريبا منذ أن شن الاتحاد الروسي هجومه غير المبرر ومن دون استئذان على أوكرانيا. وقد أدى ذلك الانتهاك الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إلى معاناة عبثية لدولة مستقلة ذات سيادة كانت تسعى ببساطة إلى تحقيق الازدهار

وتنفيذها تنفيذا كاملا. فتمديد هذا الاتفاق إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٢٣ أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في الأسعار والسماح بالتدفق المستمر للحبوب، بما في ذلك للأغراض الإنسانية. ومن المهم أن تلتزم روسيا التزاما كاملا بتنفيذه وأن تزيد من سرعة عمليات التفتيش.

وقد سمحت ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا بالفعل بتصدير ما يقرب من ٢٣ مليون طن من الحبوب الأوكرانية بين أيار/مايو وديسمبر ٢٠٢٢. والاتحاد الأوروبي هو أيضا المزود الأول في العالم للمساعدات الغذائية والإئتمانية. وقد قمنا، بالتعاون مع دولنا الأعضاء، بزيادة دعمنا المالي لمعالجة أزمة الغذاء العالمية، حيث قدمنا ما يقرب من ١٨ بليون يورو هذا العام.

ووقفنا إلى جانب أوكرانيا منذ اليوم الأول، وسنظل ثابتين في دعمنا ما استدعى الأمر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لأسر وذوي ضحايا الزلزال الذي وقع في تركيا وفي سورية. وأثناء هذا الوقت العصيب، نود أيضا أن نقدم دعمنا الكامل. وقد تم بالفعل إرسال فرق إنقاذ بولندية، تضم ٧٨ شخصا وكلاب مساعدة و ٢٢ طنا من المعدات من الفرقة الخاصة للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية الثقيلة للوصول إلى المحتاجين.

وأشكركم، سيديتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد مر ما يقرب من عام منذ أن بدأت روسيا هجوما آخر على أوكرانيا وشعبها، وهذه المرة حربا واسعة النطاق. ولا يمر يوم من دون جرائم جديدة وإجراءات متعمدة تزيد من تفاقم الكارثة الإنسانية في أوكرانيا. وقد قدم العالم الحر، منذ اليوم الأول، مساعدة مادية ودعمًا سياسيا ومعنويا للمحتاجين. وأود أن أعتم هذه الفرصة لأقدم للمجلس

المساعدة حيثما تقوم حاجة إلى المساعدات. ونشير إلى الجهود المثيرة للإعجاب التي تبذلها حكومة أوكرانيا والمجتمع المدني، والتي قدمت نصيبا كبيرا من الاستجابة الإنسانية. ونشيد بالأمم المتحدة على عملها المنسق، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه تقديم المعونة، لا سيما في المناطق المحررة حديثا والمناطق القريبة من الخطوط الأمامية التي تتعرض للقصف المستمر. لقد أدى العدوان الروسي إلى ارتفاع التلوث بالألغام الأرضية، مما يشكل تهديدا كبيرا للأمن البشري، ويحد من إيصال معونات الإغاثة ويمنع المدنيين من العودة إلى ديارهم بأمان.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار القوات المسلحة الروسية في شن هجمات حول المواقع النووية الأوكرانية والاستيلاء غير القانوني على محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة أوكرانيا على كفالة السلامة والأمن النوويين، فضلا عن مواصلة تنفيذ الضمانات عملا بالتزامات أوكرانيا المتعلقة بالضمانات.

ثانيا، من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم، ستكون الخطوة الأولى نحو السلام هي أن توقف روسيا فورا جميع الأعمال العدائية وأن تسحب بدون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وحتى ذلك الحين، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بتقديم الدعم الذي تحتاج إليه أوكرانيا للدفاع عن سكانها من الهجمات الروسية العشوائية، فضلا عن دعم رغبتها في سلام عادل بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. إن أوكرانيا لا تدافع عن نفسها وعن شعبها فحسب، بل تدافع أيضا عن المبادئ الأساسية للميثاق. وقد ذكرت الجمعية العامة ذلك بوضوح في قرارات متتالية اتخذتها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ويدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل وصيغة الرئيس زيلينسكي للسلام، وسيعمل على حشد أوسع دعم دولي ممكن لتنفيذها.

ثالثا وأخيرا، أود أن أشير إلى الجهود المتواصلة لمعالجة العواقب العالمية لحرب روسيا. ونؤيد تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب

سياق احتياجات أوكرانيا المتعلقة بالتحديات التي تواجه قطاع الطاقة. ويتم استخدام مركز rescEU للطاقة لتسهيل نقل وتخزين معدات الطاقة والمساعدة في تسليمها إلى أوكرانيا. وذلك هو المركز الثالث المكرس لتقديم المساعدات الإنسانية لأوكرانيا ومواطنيها بعد إنشاء مراكز اللوجستيات والإنقاذ الطبي.

وقد عبر أكثر من ٩,٥ ملايين شخص الحدود إلى بولندا من أوكرانيا منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أُجِّلِي أكثر من ٢,٥ مليون منهم. وكان ٩٥ في المائة من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من النساء والأطفال، معظمهم من الأوكرانيين، رغم أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ يمثلون أكثر من ١٩٠ جنسية.

وهناك أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أوكراني مسجلين للحصول على الحماية المؤقتة في بولندا، وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد منحوا أرقام هوية شخصية بولندية ويتمتعون بنفس الخدمات العامة - المدارس والرعاية الصحية والاستحقاقات الاجتماعية - التي يتمتع بها أي مواطن آخر في بولندا. والتحق ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا بالعمل في بولندا، ما يمثل ٧٠ في المائة من المجموعة المؤهلة. وإجمالاً، أُنشِئت ١٤ ٠٠٠ شركة. وذلك الحجم من النشاط الاقتصادي للاجئين أمر غير مسبوق. ويشكل حوالي ١٩٠ ٠٠٠ طفل أوكراني و ٤٠٠ معلم أوكراني جزءا من نظام التعليم البولندي.

كما تقدم الحكومة البولندية مساعدات إنسانية مباشرة في أوكرانيا. فقد قدمنا مساعدة للقطاع الصحي وللأوكرانيين المشردين داخليا ببناء مدن نموذجية مؤقتة ل ٢٠ ٠٠٠ مشرد داخليا، بتكلفة تقدر بأكثر من ٨١ مليون دولار، وبفتح وحدات طبية متنقلة. وفي عام ٢٠٢٢، مولت بولندا مشاريع إنسانية للمنظمات غير الحكومية، حيث أسهمت بمبلغ ٢,٧ مليون دولار في مجالات الغذاء والصحة والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم والخدمات اللوجستية.

وقليلون يعرفون أن بولندا هي أكبر دافع منفرد لمحطات Starlink، متيحة استخدام الإنترنت في أوكرانيا، من قبل الجيش

إحاطة بالجهود الإنسانية البولندية التي بذلت خلال الأشهر ال ١١ الماضية.

ولكن، قبل أن أتعلم في البيانات والأرقام، أود أن أطمئن المجلس إلى أن الحكومة والمجتمع البولنديين سيواصلان الوقوف بحزم مع شعب أوكرانيا طالما تطلب الأمر ذلك. ويعتقد أكثر من ٧٠ في المائة من البولنديين أنه يجب على بولندا أن تدعم أوكرانيا في ظروف الحرب القاسية هذه، وفقا لاستطلاع للرأي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ويرى ٩٧ في المائة من الأوكرانيين أن بولندا بلد صديق.

فقد دعمت بولندا أوكرانيا منذ بداية الحرب على ثلاث جهات. أولا، نستضيف ونقدم الدعم لأكثر جالية من اللاجئين الأوكرانيين. ثانيا، نعمل كمركز لنقل المساعدات الإنسانية الدولية عبر حدودنا البرية مع أوكرانيا. ثالثا، نقدم المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا مباشرة.

وفي عام ٢٠٢٢، أنفقت بولندا أكثر من ٩ بلايين دولار - أي ١,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي - على المساعدة الإنسانية للاجئين الأوكرانيين، وفقا للتقديرات الأخيرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذلك متوسط يزيد على ٦٠٠ ٥ دولار للفرد، الأمر الذي جعل بلدنا أحد الجهات المانحة الرئيسية لأوكرانيا.

ونظل ثابتين في جهودنا لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم بغية تأمين إمدادات الطاقة للسكان المدنيين الأبرياء الذين يعانون من هجمات روسيا على البنية التحتية الحيوية. وقد طلبت أوكرانيا أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مولد كهربائي و ١ ٥٠٠ محطة حرارية متنقلة. وقدم عدد من الشركات الخاصة والعامة ودائرة الإطفاء الحكومية في بولندا مئات المولدات والمعدات المتصلة بالطاقة. وقمنا بحشد المزيد من المولدات من خلال وكالتنا الحكومية للمخزونات الاستراتيجية.

وبولندا على اتصال عمل مستمر مع Ukrenergo لتتسيق توريد مولدات الطاقة إلى أوكرانيا داخل الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة النقل. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أنشئ مركز لوجستي خاص في بولندا كجزء من آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي في

المساعدات الإنسانية، لا سيما إلى أراضيها المحتلة مؤقتاً. ونشكر الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على جهودهم الدؤوبة لتنسيق العمل لتقديم المساعدة إلى المناطق المحررة حديثاً والمناطق القريبة من الجبهة.

وثمة مسألة أخرى تقلقنا بشدة وهي التقارير الواردة عن عمليات ترحيل الأطفال قسراً إلى الأراضي الروسية. فهناك أدلة موثوقة على أن الاتحاد الروسي ينتهك حرمة التزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فيجب أن يتوقف ذلك الآن.

وشعب أوكرانيا ليس الضحية الوحيدة للحرب. فتداعيات الغزو الروسي غير القانوني للبلد المجاور له تحدث آثاراً في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرة أوكرانيا، "الحبوب من أوكرانيا" لمد البلدان الأكثر حاجة بالحبوب، وندعمها مالياً. وكذلك ندعو روسيا إلى التوقف عن تأخير عمليات تفتيش السفن، على النحو الذي اتفق عليه في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ومن ذلك المنطلق، من المهم للغاية أن تستمر المبادرة وأن تتوسع إلى ما بعد الموعد النهائي المحدد لها في آذار/مارس حتى يمكن إيصال الإمدادات الحيوية إلى الأسواق العالمية، ولا سيما الأضعف من بيننا.

وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع أعماله العدائية وسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من دون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً من أجل إيجاد حل دبلوماسي. وللأسف، قد يمر قريباً عام على بدء هذه الحرب التي لا داع لها. إن الحرب طالت بالفعل أكثر مما ينبغي، ويجب على روسيا إنهاؤها الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك. **السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أولاً أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لوكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

والمدنيين على السواء. وحتى الآن، قدم الجانب البولندي حوالي ٢٠ ٠٠٠ محطة Starlink - سلمت ثلاثها - إلى أوكرانيا.

وستواصل بولندا دعمها لأوكرانيا، لأننا نعتقد أن هذا هو الشيء الصحيح الوحيد الذي ينبغي عمله. إننا فخورون جداً بأن نرقى إلى مستوى سمعتنا بوصفنا ما يسميه البعض "دولة التضامن العظمى"، ولن نتوقف عن جهودنا حتى يتحقق النصر والسلام العادل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندترس (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لشعبي تركيا وسورية في هذه الأوقات المأساوية. إننا على استعداد لتقديم المساعدة على النحو المطلوب. وتؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي.

إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي اليوم لإبداء بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على وصفه المثير للحالة في أوكرانيا. فضربات روسيا الجوية المكثفة، التي غالباً ما تستهدف مناطق مكتظة بالسكان، تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف من حيث أنها لا تدمر البنية التحتية المدنية الحيوية فحسب، بل تقتل أيضاً رجالاً ونساء وفتيات وأبرياء وتترك آخرين من دون تدفئة أو كهرباء أو ماء. وقد أكدت تلك الحقائق أيضاً لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ومن الواضح أن مرتكبي تلك الجرائم يجب أن يحاسبوا وسيحاسبون في أقرب وقت ممكن.

إننا نقف بثبات وراء أوكرانيا، وسنواصل دعمنا المالي والإنساني والدبلوماسي والعسكري لأوكرانيا طالما كانت هناك حاجة إليه. وقد استقبلنا، منذ بداية الحرب، أكثر من مليون لاجئ أوكراني في ألمانيا. وهم ينضمون إلى مليوني لاجئ من بلدان أخرى يقيمون هناك أصلاً. وقدمننا أكثر من ١٢,٥ بليون يورو من الدعم الثنائي لحكومة أوكرانيا وشعبها. ومن بين شواغلنا الرئيسية في أوكرانيا إمكانية إيصال

السلطة القائمة بالاحتلال. كما ندعو روسيا إلى تمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول الكامل والأمن وبلا عوائق إلى الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق، بما في ذلك عبر خط الجبهة. ويجب أن يمتثل الجميع للالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأود أيضا أن أقول إننا نشيد بقوة بالعاملين الدوليين والوطنيين في مجال الاستجابة الإنسانية على شجاعتهم في توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمحتاجين. ويشمل ذلك إيصال المساعدات إلى المناطق المحررة حديثا والمناطق القريبة من خط الجبهة وسط القصف المستمر.

مع احتدام الحرب الروسية غير القانونية، فإن آثار أزمة تكلفة المعيشة الناجمة عن الحرب ملموسة في جميع أنحاء العالم. وتواجه البلدان التي كانت تكافح بالفعل للتعافي من الآثار الاقتصادية السلبية للجانحة الآن تحديات خطيرة في الأمن الغذائي وأمن الطاقة وأسعار السلع الأساسية والمالية العامة.

وثمة خطر الآن من أن نرى استمرار تلك الآثار في المستقبل البعيد. ففي الأسبوع الماضي، ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن التقديرات تشير إلى أن الآثار الشديدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا ستقلل المساحة المتاحة لزراعة القمح الشتوي بنحو ٤٠ في المائة.

وكبصيص أمل، زادت صادرات الحبوب من أوكرانيا وروسيا بشكل كبير منذ توقيع مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وفي أعقاب الاتفاق، شهدنا انخفاضا في أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم وتحسنا في فرص حصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الغذاء.

ومع اقترابنا من تاريخ تجديد الاتفاق في آذار/مارس، من المهم للغاية أن نرى تمديدا لسلسا لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وبينما يجب أن نتكاتف لمنع حدوث مجاعة على المدى القريب، فقد أكدت

في البداية، أود أن أقول إننا ننضم إلى المتكلمين الآخرين في التقدم بخالص تعازينا إلى شعبي تركيا وسورية المتضررين من الزلازل المدمرة التي ضربت البلدين مؤخرا.

يصادف اليوم مرور ٣٤٧ يوما على حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا -٣٤٧ يوما من الغزو الروسي الشامل والحرب العدوانية ضد أوكرانيا و ٣٤٧ يوما من الدمار والمعاناة لسكان أوكرانيا حيث تواصل روسيا هجومها الذي لا هوادة فيه.

إن الهجوم غير المبرر وبلا سابق استقزاز الذي يشنه عضو دائم في مجلس الأمن يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ففي أعقاب الغزو الروسي الشامل، شهدنا انتهاكات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتير الحرب قلفنا جميعا بشدة. وبالمثل، فإن آثارها ملموسة على نطاق واسع، بالطبع، أولا وقبل كل شيء، من جانب الشعب الأوكراني وأوروبا، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم. وفي أماكن بعيدة عن القارة الأوروبية، يعاني الناس على أيدي روسيا.

إن قائمة الشواغل طويلة، ولكن بلدان الشمال الأوروبي تود اليوم أن تسلط الضوء على المجالات المقلقة الثلاثة التالية: أولا، انتهاكات روسيا الصارخة المستمرة للقانون الدولي الإنساني وضرورة توفير إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بطريقة كاملة ومأمونة وبلا عوائق؛ وثانيا، الآثار السلبية للحرب العدوانية الروسية على أسعار الأغذية العالمية والمساهمة المهمة لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي العالمي؛ وثالثا وأخيرا، أهمية المساءلة.

لقد فرضت حرب روسيا غير القانونية معاناة إنسانية واسعة النطاق على الشعب الأوكراني. وأدت إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية الحيوية وتقويض الخدمات الأساسية. والتكاليف البشرية والاقتصادية لا يمكن حصرها، شأنها في ذلك شأن تدمير البيئة.

وحاليا، فإن سكان المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية المؤقتة لروسيا هم الأكثر احتياجا. وندعو روسيا إلى احترام التزاماتها بوصفها

التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، ولهذا السبب، نواصل تقديم الدعم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. فعمل المحكمة الجنائية الدولية حاسم للعدالة في كل مكان.

إن الحالة الراهنة قاتمة جدا. ولكن لنكن صادقين - فالصورة واضحة جدا أيضا. يجب على روسيا وقف عدوانها على أوكرانيا وسحب جميع قواتها من أوكرانيا فورا وبشكل كامل من دون قيد أو شرط. ولا بد أن تمتثل روسيا للأمر المتعلق بالتدابير التحفظية، الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس من العام الماضي، والقاضي بتعليق عملياتها العسكرية. ويجب على روسيا احترام استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وروسيا وحدها التي يمكنها إنهاء الحرب.

وستواصل بلدان الشمال الأوروبي الوقوف إلى جانب أوكرانيا والشعب الأوكراني ونشيد بمبادرة أوكرانيا من أجل السلام العادل.
رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الحرب بصورة وحشية الحاجة إلى تسريع الانتقال إلى نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة.

أخيرا، نود أن نشدد على الدور الحاسم للمساءلة عن الجرائم المرتكبة في سياق العدوان. إذ يجب التحقيق على النحو الواجب في جميع التقارير المتعلقة بالفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها من خلال آليات العدالة الوطنية أو الدولية. ونشعر بالقلق إزاء العدد الكبير جدا من جرائم الحرب المبلغ عنها منذ غزو روسيا الشامل للأراضي الأوكرانية. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المروعة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي يرتكبه الجنود الروس في أوكرانيا. ولم يُعرف بعد الحجم الحقيقي لذلك العنف. وقد تشكل الهجمات الروسية على المراكز المدنية والهياكل الأساسية المدنية أيضا جرائم حرب.

ولا تُسهم كفالة المساءلة في تحقيق العدالة والتعويض عن الجرائم المرتكبة فحسب، بل تكتسي أيضا أهمية وقائية من خلال ردع الفظائع في المستقبل. ولهذا السبب، نرحب، نحن بلدان الشمال الأوروبي، بمبادرات مهمة من قبيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا